

المشاريع الإسرائيلية لاستغلال مياه نهر الأردن (1948 - 1967)

إبراهيم فاعور الشرعة*

خالد حمد أبا الزمات**

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز المشاريع الإسرائيلية، التي طرحت منذ قيام الكيان الإسرائيلي في عام 1948 حتى حرب حزيران عام 1967، وطبيعة هذه المشاريع، وخطورتها على الدول العربية؛ بالإضافة إلى توضيح الموقف العربي، خاصة الدول المتضررة من ذلك، كالأردن وسوريا ولبنان، بالإضافة لمصر. وتطرقت الدراسة إلى ردود الفعل الدولية؛ خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين كانتا تدعمان المشاريع الإسرائيلية بطريقة أو بأخرى. واتبعنا في هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي من خلال الوثائق والأدبيات الخاصة بالموضوع من مصادر عدة وبلغات مختلفة.

المصطلحات الأساسية: نهر الأردن، المشاريع الإسرائيلية، استغلال المياه، جامعة الدول العربية، مؤتمر القمة العربي، الصراع، الحرب.

تمهيد:

يعتبر نهر الأردن نهراً دولياً ذا قيمة عظيمة بالنسبة للبلدان المحيطة به، وخاصة أنها بلدان غير منتجة للنفط؛ فتحتاج إلى المياه لتحقيق نمو اقتصادي متكامل، بالإضافة لتوليد الطاقة الكهربائية. يبلغ الطول الإجمالي لنهر الأردن (157) ميلاً، يقع منها (73) ميلاً، في مناطق الاحتلال الإسرائيلي، والباقي في سوريا ولبنان

* أستاذ مساعد، قسم التاريخ - الجامعة الأردنية.

** أستاذ مساعد، قسم العلوم الإنسانية - جامعة قطر.

والأردن، ويبلغ منسوب المياه بالنهر (1880) مليون / م³ سنوياً، وينبع (77%) منها في الأراضي العربية والباقي في إسرائيل (طعان صعب، 1974: 98).

تتعدد الأطراف والدول المهتمة بنهر الأردن لتشمل: سوريا والأردن وفلسطين ولبنان وإسرائيل؛ مما أضفى طابعاً سياسياً وإستراتيجياً للمنطقة عموماً وللنهر خصوصاً، وأصبح حوض نهر الأردن من أشهر الأمثلة على الصراع العربي الإسرائيلي في مسألة المياه. وتحاول هذه الدراسة أن تجيب عن عدة أسئلة، من أبرزها: ما الأسباب التي كانت وراء طرح المشاريع الإسرائيلية بين عامي (1948-1967)، وما أهم هذه المشاريع؟ وما مدى تأثيرها على الدول العربية وردود الفعل تجاهها؟ وما العلاقة بين إصرار إسرائيل على الحصول على مياه نهر الأردن والتوتر الذي ما زالت تعيشه منطقتنا؟ كل هذه الأسئلة وغيرها ستعالجها هذه الدراسة. وعلى الرغم من تناول بعض الدراسات لهذا الموضوع، فإن هناك جوانب عديدة مغفلة سيركز عليها في ثنايا هذه الدراسة.

لقد شرعت الحركة الصهيونية منذ نشأتها بإدخال مفهوم الحدود الآمنة، حتى تدخل بها منابع المياه وبشكل أساسي نهر الأردن، ونهر اليرموك، ومياه جبل الشيخ، ونهر الليطاني، حيث دعا ثيودور هرتزل (Hiartzil) مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة في القرن التاسع عشر، لاستثمار الموارد المائية للأردن، والاستفادة من انخفاض مستوى البحر الميت عن البحر المتوسط لتوليد الكهرباء، وكانت هذه البداية (نبيل السمان، 1997: 2).

وفي عام 1867 نظمت مؤسسة استكشاف فلسطين، البعثة الصهيونية الأولى المكونة من مهندسين؛ لتقويم الموارد المائية في المنطقة، ووضعت اللجنة في تقريرها مياه نهري الأردن والليطاني في اعتبارها. وقام مهندس سويسري اعتنق اليهودية، ويدعى إبراهيم بوكات (Ibrahim Bougaht) بين عامي (1899-1901)، بتقديم مشروع إلى مؤسس الحركة الصهيونية هرتزل، ونص المشروع على، "أن أرض إسرائيل المقترحة يمكن أن تكون خصبة جداً باستخدام مشروع طاقة وري ضخم، وذلك باستخدام مياه نهري الليطاني والأردن إلى الجليل، لري أرض إسرائيل الموعودة" (عبد المالك التميمي، 1999: 53).

واقترح ديلبوس (Dielbuss) عام 1905 تحويل مياه نهر الليطاني أو نهر الحاصباني - أحد منابع نهر الأردن - إلى الأراضي الفلسطينية، بعد أن قام بدراسة

لحوض نهر الأردن، وتوصل لنتيجة مهمة هي أن مياه نهر الأردن على المدى البعيد، لن تكفي حاجات إسرائيل المائية (عبد المالك التميمي، 1999: 54).

كما اقترح جورج فرنجي (George Franghia) في عام 1913، أن يستفاد من نهر الأردن في استغلال إمكاناته زراعياً وتوليد الطاقة الكهربائية، كما تضمن الاقتراح تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا عبر قناة قدرتها التدفقية 100 مليون / م³ سنوياً؛ لري الأراضي الزراعية في وادي الأردن وتوليد الطاقة الكهربائية، ولكن هذا المشروع ألغي بعد انهيار الحكم العثماني في البلاد العربية في عام 1918 (خالد العرموطي، 1999: 17). ولأن العثمانيين كانوا العقبة في طريق الاستيطان اليهودي في فلسطين، فقد حاول هرتزل مراراً إقناع السلطان عبد الحميد ببيعه أراضي في فلسطين، لكنه رفض ذلك.

تكن بداية السيطرة الفعلية اليهودية في المنطقة من خلال مشروع روتنبرغ (Rutenberge)⁽¹⁾ في عام 1920، حيث تضمن ما يلي:

1 - بناء محطة للطاقة الكهربائية بين النهاية الجنوبية لبحيرة طبريا وبيسان، وحفر قناة من نهاية البحيرة إلى المحطة.

2 - استخدام مياه نهر اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية.

ونفذ المشروع في عام 1932، وبقيت المحطة تعمل حتى عام 1948، حيث دمرتها القوات العراقية، مع العلم أن الحركة الصهيونية وقعت عقداً مع سلطة الانتداب البريطاني لتقاسم الأرباح مدته 70 عاماً، ينتهي في عام 1996. وبهذا المشروع يصبح مصدر الطاقة بيد اليهود، مما يحرم الأردنيين من حقهم في التصرف بمياه نهري الأردن واليرموك، إلا بموافقة شركة الكهرباء اليهودية (خالد العرموطي، 1999: 23-24).

وأوردت جريدة "الجامعة العربية" في عددها "794" في 28 مارس / آذار عام 1932، خبراً بعنوان "المطامع الصهيونية في شرق الأردن"، ومفاده أن

(1) روتنبرغ: مهندس يهودي روسي كان عضواً بالحكومة الروسية، عمل بالتنسيق مع الحركة الصهيونية، وكانت دوافعه السياسية الصهيونية في إسرائيل أكثر من المكاسب المادية وأهم منها. للاطلاع على المشروع انظر: (خالد العرموطي، 1999: 23-24؛ عبد المالك التميمي، 1999: 58-59؛ أمل العليان، 1996: 212).

الصهيونيين يهدفون للسيطرة على شرقي الأردن، وعندما فشلوا في السيطرة السياسية لجأوا إلى الحصول على امتياز البحر الميت، واستولوا على مياه نهر الأردن لتوليد الكهرباء (الجامعة العربية، 28 مارس / آذار 1932).

وكلفت الحكومة البريطانية في عام 1938 إيونيدس (Ionides) - الذي كان يعمل مديراً للإنماء والتطوير في إمارة شرقي الأردن - دراسة المياه في المنطقة، واعتبرت أول دراسة هيدرولوجية لنهر الأردن وروافده، وأصبحت منطلقاً لدراسات أخرى. وكان المشروع نتيجة أعمال لجنة بيل (Bell) التي أوفدت إلى فلسطين في عام 1937، وأفادت أنه يمكن استخدام مياه نهر الأردن، لزيادة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد، وأنه يمكن ري الوادي بواسطة قنوات مكشوفة، تمتد إليه من النهر، وتقدم بها إيونيدس في عام 1939، وتضمنت الدراسة ما يلي (عادل العضيلة، 2005: 119؛ جريدة الدفاع، 14 سبتمبر/أيلول 1964؛ طعان صعب: 1974، 99):

- 1 - ضرورة استخدام مياه نهر الأردن لري واديه وحوضه.
 - 2 - تحويل جزء من مياه نهر اليرموك بقناة تعبر الأراضي الأردنية لتجميع مياه أودية زقلاب والعرب، وذلك بهدف ري (45300) دونم في الغور الشرقي.
 - 3 - تخزين فائض مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا، حيث يوفر المشروع (742) مليون / م³ سنوياً.
 - 4 - نقل مياه رأس العين إلى مدن القدس ويافا وتل أبيب.
 - 5 - إعطاء بريطانيا امتياز استثمار مياه نهري الأردن واليرموك لشركة روتنبرغ اليهودية.
 - 6 - إعطاء بريطانيا امتياز استثمار أنهار (النعامين والعوجا والمقطع) للشركات اليهودية لاستعمالها لمصلحة المستوطنات.
 - 7 - ضخ المياه من بحيرة طبريا بقناة الغور الشرقية لري (300,000) دونم في الغور الشرقي، وإنشاء قناة موازية لري أراضي الغور الغربي.
 - 8 - استغلال مياه الأودية والأمطار في الزراعة المروية والمحلية.
- وعلى الرغم من ذلك فقد لاقت هذه الدراسة رفضاً من جميع الجهات؛ فالعرب اعتبروا المشروع جزءاً من مخطط صهيوني، واليهود رفضوه؛ لأنه يسمح بنقل

المياه لإعمار النقب، ويعطي الطرفين الأردني والفلسطيني نصيب الأسد في المياه. ورفضته الحكومة البريطانية؛ لأنه لا يتفق مع متطلباتها بإنشاء دولتين في فلسطين (ظافر بن خضراء، 1998: 91؛ فتحي حسين، 1997: 167).

انتدبت الوكالة اليهودية في عام 1938 ولتر لودرميلك (Walter LowderMilk) أحد خبراء التربة والري الأمريكيين، لزيارة فلسطين؛ ليقدم تقريراً عن الأوضاع المائية فيها، وضمّن آراءه ومقترحاته في كتابه "فلسطين أرض الميعاد" (Palestine land of promise)، الذي نشر في عام 1944. وقد تكون التقرير من أربعين صفحة، لاستثمار حوض الأردن، وشبهه بوادي (تنسي) في الولايات المتحدة الأمريكية (محمد شطناوي، 1999: 319؛ نبيل السمان، 1997: 84؛ خالد العرموطي، 1999: 24). اقترح لودرميلك جر المياه من نهر الأردن العلوي ونهر اليرموك ونهر الزرقاء، لري الغور على جانبي وادي الأردن، ونقل المياه الفائضة المتوقعة بواسطة أنابيب وأقنية إلى الأراضي الشاسعة في النقب، وبناء خزانات للاحتفاظ بمياه الأمطار. وبما أن تنفيذ هذه المقترحات قد يؤدي إلى قطع المياه عن البحر الميت، ومن أجل التعويض عن خسارة هذه المياه، أوصى لودرميلك بأن توصل مياه البحر المتوسط بالبحر الميت، عن طريق نظام أقنية وأنفاق طولها 25 ميلاً، وأن تستخدم القناة الجديدة في توليد الطاقة الكهربائية لفلسطين. ودعا مشروع لودرميلك إلى ري الأراضي الفلسطينية في الشمال والوسط والمساحات الشاسعة في النقب، وإلى صيانة المصادر الكيميائية في البحر الميت (جريدة الدفاع، 14 سبتمبر/أيلول 1964؛ Leslie, 1985: 26).

من خلال مشروع لودرميلك أو ما سُمي بمشروع (هيئة وادي الأردن)، نستنتج أن كل المشاريع كانت تهدف لزيادة أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين، وفي الوقت نفسه تهجير السكان الأصليين من فلسطين، ويعد هذا المشروع حجر الأساس الذي بُنيت عليه المشاريع اليهودية اللاحقة.

يعد مشروع هيز (James Hayes)، من أهم المشاريع التي قامت على أساس مشروع لودرميلك، الذي يوصف بأنه أكثر تعصباً لليهود، وقد أعد في عام 1946، ونشره في عام 1948، تحت عنوان "سلطة وادي تنسي ونهر الأردن" (جريدة الدفاع، 14 سبتمبر/أيلول 1964؛ عبدالحفيظ محمد، 1964: 62-64؛ غسان دمشقية،

1994: 84-85). حيث اشتمل على ثماني مراحل⁽²⁾. تزامن ظهور مشروع هيز (Hayes) مع قرار الأمم المتحدة في عام 1947، بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. والملاحظ أن مشروعي لودرميك وهيز أديا دوراً في قرار التقسيم؛ بحيث أصر اليهود على أن تنال إسرائيل مساحات واسعة في المناطق التي وردت في المشروعين.

محاولات إسرائيل لاستغلال نهر الأردن (1948-1964):

بعد قيام دولة إسرائيل في عام 1948، بدأت بتطبيق مشاريعها الخاصة بالمياه، وإصدار القوانين والأنظمة للتحكم بنظام الري، والسعي لإحياء صحراء النقب، وتحويلها إلى أراض زراعية، لاستيعاب أعداد جديدة من المهاجرين؛ لذلك تنبعت الدول العربية لهذه المشاريع وعلى رأسها الأردن التي طلبت من ميردوك ماكدونالد وشركاه (Murdock MacDonald and Parteners) عام 1951، إعداد تقرير عن إمكانات ري جانبي الوادي بين بحيرة طبريا والبحر الميت، ضمن المشاريع العربية للرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة؛ فقام ماكدونالد بمراجعة تقرير إيونيدس، الذي تضمن مقترحاً بري وادي الأردن بواسطة قناة واحدة، تمتد على طول الضفة الشرقية من النهر، وأن تغذى من تحويل مياه اليرموك بخط تغذية، يأتي من بحيرة

(2) اشتمل المشروع على ثماني مراحل:

المرحلة الأولى: بناء سد على نهر الحاصباني في لبنان ونقل مياهه بواسطة قناة مغلقة إلى فلسطين لإنتاج الكهرباء اللازمة لاستخراج مياه آبار الساحل.

المرحلة الثانية: زيادة المياه الفائضة من نهر الحاصباني بنقل مياه نهري بانياس والدان إليه عبر قناة مكشوفة، بهدف ري أراضي الحولة والجليل الأدنى ومرج بن عامر ثم تخزين الفائض في سهل البطوف.

المرحلة الثالثة: نقل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا لأخذ ما يعادل 50% من هذه المياه إلى الغور الشرقي في نهر الأردن، والباقي إلى مثلث اليرموك ومنطقة بيسان.

المرحلة الرابعة: نقل جزء من مياه البحر المتوسط لتعويض النقص في البحر الميت.

المرحلة الخامسة: تخزين مياه الفيضانات والسيول الشتوية بواسطة بناء السدود في سهل البطوف.

المرحلة السادسة: استصلاح مستنقعات سهل الحولة لري الأراضي الزراعية، وتحويل 45 مليون متر مكعب لري أراضي غور أريحا والسهول الجنوبية.

المرحلة السابعة: استغلال مياه الينابيع المحلية وسيول الوديان غرب الأردن ابتداء من أبو سدرة حتى غور أريحا.

المرحلة الثامنة: إقامة السدود وخزانات المياه وعددها (23) خزناً لاستغلال مياه الأودية وأنهار البحر المتوسط وسيول السفوح الغربية، وتقدر مياه هذه المرحلة بـ (320) مليون م³. انظر؛ (طعان صعب، 1974: 99؛ فتحي حسين، 1997: 170).

طبريا التي تصبح مخزناً للمياه، وبواسطة قناة أخرى مماثلة، تمتد على طول الضفة الغربية (طعان صعب، 1974: 101؛ محمد شطناوي، 1999: 319-320).

اتبع مكدونالد الخطوط العامة لمشروع إيونيدس، وقدم تقريره بعنوان "تقرير عن التوسع المقترح في ري وادي الأردن" (ظافر بن خضراء، 1998: 95؛ جريدة الدفاع، 14 سبتمبر/أيلول 1964)، واقترح شق أقينية على جانبي النهر، لتحقيق ري الغور على افتراض أنه سيكون هناك مشروع عربي-إسرائيلي مشترك بالنهاية، واقترح أن تكون بحيرة طبريا خزاناً، لتجميع فائض المياه من اليرموك والأردن للاستفادة منها في فصل الصيف. كما طرح مكدونالد في مشروعه مسألة رئيسية، وهي مبدأ أولوية الحوض، وصارت هذه المسألة الأساسية في النزاع اللاحق بشأن استغلال مياه نهر الأردن، وهي باختصار تقوم على أن مياه الحوض، يجب ألا تحول خارجه، إلا إذا أشبعت حاجات المستفيدين من المياه أو الراغبين بالاستفادة؛ فهو بذلك يعارض المشاريع الإسرائيلية القاضية بنقل المياه إلى النقب (طعان صعب، 1974: 100-101).

وبالمقابل تبنت الحكومة الأردنية في عام 1952، مشروع ملز بنجر (Mills Bunger) من خلال الدائرة التعاونية لتطوير الموارد المائية التابعة للحكومة الأردنية، بالتعاون مع وكالة التعاون الفني في عمان. واقترح المشروع بناء سد في المقارن على اليرموك، لري وادي الأردن جنوب طبريا، لاستخدامه في توليد الطاقة الكهربائية، بموجب الاتفاقيات السورية - الأردنية. وهذا يعني اكتشاف مكان آخر لتخزين مياه اليرموك فيه بدلاً من بحيرة طبريا؛ أي الاستفادة من مياه اليرموك بشكل أوسع دون الحاجة إلى التعاون الإسرائيلي الأردني. وتقدر سعة الخزان المقترح بـ (500) مليون / م³، يجز (65) مليون / م³ منها إلى مزيرب في سوريا، ويستغل الباقي في ري الأراضي الأردنية، ويزود معمل الطاقة البلدين بالكهرباء بنسبة 75% لسوريا و25% للأردن. ويبنى خزان صغير في العدسية على مسافة قصيرة من أدنى الحدود الإسرائيلية -الأردنية، من أجل تسهيل ضخ المياه من النهر إلى قناة في الغور الغربي، تصل إلى أريحا. جاء مشروع بانجر مكملاً لمشروع مكدونالد، وبالاتفاق مع الحكومة الأردنية، خصصت الأنروا (UNRWA) مبلغ (40) مليون دولار من اعتمادات برامج التأهيل من أجل بناء سد المقارن، وقدرت تكاليف المشروع بـ (70) مليون دولار، وبالفعل قدمت الوكالة الأموال اللازمة للبدء بالمشروع، إلا أن الحكومة الأمريكية أوقفته، بعد أن وافقت عليه، خشية أن يتعارض مع المشاريع الأخرى التي وضعتها إسرائيل، واقترحت أن

تستبدل به مشروع مين (Main) (فتحي حسين، 1997: 171-172؛ محمد شطناوي، 1999: 321-320. (Leslie, 1985:27.

وعندما أخفقت الأنروا في إعادة توطين اللاجئين، دعت شركة شارلز تنسي مين (Charle T Main)، لتقوم تحت إشراف هيئة وادي تنسي، بإعداد دراسة معتمدة على كل التقارير السابقة من جهة إسرائيل، مثل: هيز ولودرميلك، ومن جهة الأردن مثل: إيونيديس وماكدونالد وبانجر؛ فجمعت نتائج الدراسات وخرجت بتقرير عنوانه: "الاستغلال الموحد للموارد المائية لإقليم وادي الأردن"، وقد تضمن مشروع مين (Main) ما يلي (طعان صعب، 1974: 102-104؛ خالد العرموطي، 1999: 30؛ محمد يوسف، 1967: 186؛ عفيف البزري، 1984: 40-41):

- 1 - بناء سد وخزان على الحاصباني بهدف تخزين المياه الفائضة في الشتاء.
- 2 - تحويل مياه أنهار بانياس والدان والحاصباني لري أراضي حوض الحولة وتلال الجليل.
- 3 - تحويل مياه نهر اليرموك إلى قناة الغور الشرقية وإلى بحيرة طبريا، حيث يستفاد من المياه المتجمعة في هذه البحيرة من نهر اليرموك ونهر الأردن في ري الأراضي الزراعية بمنطقة الغور الممتدة من بحيرة طبريا إلى البحر الميت.
- 4 - إنشاء قناة رئيسة شرق نهر الأردن، وأخرى مشابهة غرب النهر مع ما يلزم من قناطر توزع على بحيرة طبريا، لحمل مياه هاتين القناتين بسهولة لري الأراضي على ضفتي النهر، ويستلزم ذلك القيام بالأعمال اللازمة لرفع منسوب بحيرة طبريا بمقدار مترين.
- 5 - تجفيف مستنقعات الحولة لزراعتها والإفادة من المياه التي تضيع بالتبخر والترسب وذلك بتوجيهها إلى بحيرة طبريا لتخزينها.
- 6 - إنشاء قناة تمتد من سد الحاصباني وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربائية.
- 7 - استنباط القوى الكهربائية من نهر اليرموك، وذلك بإنشاء سد المقارن على نهر اليرموك، مع إنشاء قناة تأخذ مياهها من أمامه، وتقام عليها محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بالقرب من العدسية.
- 8 - تركيب أجهزة رقابة وأقنية لتحقيق استخدام أفضل للمياه الجارية على

مدار السنة في الجداول جنوب بحيرة طبريا، وإنشاء خزانات لحفظ مياه الفيضان من الجداول.

9 - استخدام الآبار للري الإضافي، وذلك في المناطق التي يكون فيها هذا الاستخدام ملائماً، كما هو الحال في الغور وفي وادي بافيل.

رفض هذا المشروع كل من: إسرائيل والدول العربية؛ فقد انتقدت إسرائيل المشروع؛ لأنه دعا لاستغلال الموارد المائية لنهر الأردن في وادي الأردن، وعدم إدخال نهر الليطاني؛ فهي أرادت مشروعاً لا يقتصر على نهر واحد بل أرادته إقليمياً، واعتبرت أيضاً أن حصتها في المياه غير كافية، وبالغت في تقدير الأراضي الصالحة للري في وادي الأردن. أما الدول العربية، فقد عارضت المشروع لأسباب: فنية وسياسية؛ فاعتزضت بشكل أساسي على حصة إسرائيل من المياه، وانتقدت تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا؛ لأنها تخوفت أن يجعل هذا الأردن يعتمد كلياً على إسرائيل، بالنسبة لجريان المياه المخزنة، وبيّنت الدول العربية أن المشروع يعطيها نسبة قليلة من المياه مع أن منابع النهر من بلدان عربية. وسياسياً رأت الدول أن المشروع يحاول تصفية قضية فلسطين من خلال الوصفات الاقتصادية (محمد شطناوي، 1999: 323-324؛ ظافربن خضراء، 1998: 106-107؛ طعان صعب، 1974: 104).

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة تجاه الشرق الأوسط ومشكلة الصراع المائي فيه، وبدا ذلك جلياً من خلال إرسال إريك جونستون (Eric Johnston) من قبل إيزنهاور (Eisenhower)، حاملاً مشروعاً وعنوانه "خطة نهر الأردن"، التي تقوم على تقسيم مياه نهر الأردن بين العرب واليهود؛ أي توفير المياه للفلسطينيين على ضفتي نهر الأردن، وللأردن وإسرائيل، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجة سوريا إلى مياه اليرموك، الرافد الأساسي لنهر الأردن، وخاصة بعد فشل مشروع مين (عبدالمالك التميمي، 1999: 64؛ عبد الحفيظ محمد، 1964: 66-74؛ غسان دمشقية، 1994: 63-64). لقد قام جونستون بزيارته الأولى في عام 1953، ثم تنقل بين الدول العربية محاولاً إقناعها بجدوى المشروع وفائدته (طعان صعب، 1974: 105).

تضمن مشروع جونستون إنشاء سد على الحاصباني في الأراضي اللبنانية، بسعة (165) مليون / م³ من المياه، وما يزيد على ذلك يتابع مجراه ليصب في نهر الأردن. ويهدف المشروع إلى تخفيف أضرار الفيضانات على منطقة الحولة، بعد

تجفيفها وتحويلها لأراضٍ زراعية، و بناء سد على اليرموك في بحيرة طبريا، بمعدل 8 ملايين / م³ سنوياً، وبطاقة تخزينية قدرها (300) مليون / م³، وبناء سد آخر على نهر اليرموك، بالقرب من العدسية، لتسهيل تحويل تدفق المياه إلى قناة الغور الشرقية، وتحويل الفائض إلى بحيرة طبريا، وشق قناة تغذية بين بحيرة طبريا وقناة الغور الشرقية (عبدالمالك التميمي، 1999: 64؛ عادل العضاية، 2005: 129-130).

كانت أمريكا تهدف من طرحها لمشروع جونستون ما يلي (عبدالمالك التميمي، 1999: 64-65):

1 - أن المشكلة بين العرب وإسرائيل لا تحل سياسياً أو عسكرياً، وإنما عن طريق توطين اليهود واللاجئين الفلسطينيين ضمن مشروع إستراتيجي كمشروع جونستون.

2 - أن هذا المشروع يجعل الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً إستراتيجياً أساسياً بالمنطقة.

3 - أن موافقة العرب واليهود على المشروع تعني اعتراف العرب بإسرائيل، ومن ثم اعترافهم بحقوق إسرائيل في المياه العربية.

جدول (1)

توزيع مياه مشروع جونستون وفق المصادر الإسرائيلية (مليون/م ³)	
البلد	كمية المياه
سوريا	45
الأردن	774
إسرائيل	394
(توزيع مياه مشروع جونستون وفق المصادر العربية (مليون / م ³))	
البلد	كمية المياه
لبنان	35
سوريا	132
الأردن	975
إسرائيل	287

نلاحظ من الجدول عدم تساوي الحصص المائية بين دول حوض نهر الأردن، وهذا واضح من خلال التفاوت الكبير في توزيع المياه وفق المصادر العربية والمصادر الإسرائيلية، ونلاحظ أيضاً أن إسرائيل بكل الطرق سعت؛ لأن تكون المسيطرة على أغلبية الحصص من المياه، وعلى منابع الأنهار؛ لتحقيق أهدافها وغاياتها.

وبنى العرب اعتراضهم ضد مشروع جونستون على أسس أربعة (جريدة الدفاع، 15 سبتمبر/أيلول 1964):

أولاً - إن القصد من المشروع إسكان اللاجئين العرب خارج فلسطين.

ثانياً - إن المشروع اقترح تخزين الجزء الأعظم من مياه نهر الأردن في بحيرة طبريا، ومن ثم سيطرة إسرائيل عليه.

ثالثاً - تخصيص نسبة عالية من الماء لإسرائيل.

رابعاً - حرمان لبنان من أية حصة من الماء.

جاء السفير الأمريكي أريك جونستون (Johnston) مبعوث الرئيس الأمريكي إيزنهاور، مرة أخرى (الزيارة الثانية) إلى الشرق الأوسط، في فبراير/شباط عام 1955، وعزمت أمريكا على تنفيذ مشروع استثمار نهر الأردن، ولكن إسرائيل كانت تحاول نيل حصة الأسد من هذه المشروع، وأشار أحد التقارير التي أرسلتها السفارة الأردنية في واشنطن قبيل سفر جونستون إلى المنطقة، إلى عدة مواضيع سيبحثها جونستون مع المسؤولين العرب، ومن أهمها: موضوع تقسيم المياه، وتعيين أماكن الخزانات، وتأليف لجنة دولية للإشراف على المياه التي ستخزن في بحيرة طبريا، وتعيين نوع إنتاج المشروع إن كان زراعياً أم صناعياً، ومدى استفادة اللاجئين الفلسطينيين منه (جريدة الدفاع، 1 فبراير/شباط 1955؛ جريدة فلسطين، 1 فبراير/شباط 1955).

والتقى جونستون بعض المسؤولين الإسرائيليين لبحث مقترحاته في بداية فبراير/شباط عام 1955، لكن يبدو أن نتائج محادثاته مع السلطات الإسرائيلية لم تكن إيجابية؛ إذ رفض الإفصاح عما دار بين الطرفين، لكن أحد مستشاريه قال: "إن مبعوث الرئيس إيزنهاور قوي الأمل بنجاح مشروعه"، ولكن المؤكد أن المرحلة الأولى من مناقشة مشروع جونستون مع الإسرائيليين، انتهت دون الاتفاق على النقاط الجوهرية، على الرغم من أن جونستون أقر بزيادة حصة إسرائيل في مياه الأردن

واليرموك إلى 40%. وبذلك باءت بالفشل كل المحاولات التي بذلها جونستون، لإقناع الإسرائيليين بالموافقة على تفصيلات المشروع، الذي كان قد تقدم به في عام 1953 خلال زيارته الأولى للمنطقة (جريدة الدفاع، 2 فبراير/شباط 1955).

وسافر جونستون بعد ذلك إلى القاهرة، حيث التقى هناك في 2 فبراير/شباط، أعضاء اللجنة الفنية العربية، وأسفر اللقاء عن خلاف بين مشروع جونستون المعدل والمشروع العربي المقابل "المضاد" -الذي سنتحدث عنه لاحقاً-، وقد تركز الخلاف حول النواحي الفنية، من حيث توزيع المياه بين الدول العربية وإسرائيل، وتقرر تأليف لجنة من مهندسين لدراسة موضوع الخلاف وتقديم تقرير عن ذلك (جريدة الدفاع، 3 فبراير/شباط 1955). واجتمعت اللجنة الفنية المشتركة، التي تألفت من مهندسين عرب وأمريكيين، للبحث في نقاط الخلاف بين مشروع جونستون والمشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن، ودامت اجتماعاتها يومين. والمعروف أن المشروع العربي يعطي الدول العربية 80% من مياه نهر الأردن، و20% لإسرائيل، في حين يعطي مشروع جونستون الثلث لإسرائيل والثلثين للدول العربية (جريدة فلسطين، 4 فبراير/شباط 1955؛ جريدة الدفاع، 4 شباط/فبراير 1955).

وبين وزير الاقتصاد الأردني -خلوصي الخيري- الذي شارك في اجتماعات لجنة الخبراء العرب في القاهرة مع جونستون، أن الوفود لم تتوصل إلى حل نهائي. كما صرح ممثل لبنان إبراهيم عبد العال في اللجنة نفسها، أن اجتماعات لجنة الخبراء العرب في القاهرة مع جونستون "قد فشلت تماماً"، بعد أن قدم جونستون مشروعاً جديداً يختلف عن مشروعه القديم، وقال: إن المشروع الجديد يفيد إسرائيل على حساب الدول العربية. وقال الأمين العام لوزارة الخارجية السورية إبراهيم الأسطواني، الذي مثل سوريا في اجتماعات لجنة الخبراء العرب: إن اللجنة قد أنهت اجتماعاتها مع الوفد الأمريكي، واتفقت مع جونستون على أسس الأبحاث فقط، التي تتعلق بأمور فنية واقتصادية وسياسية، وبين الأسطواني أن وجهات النظر عند بدء المباحثات مع جونستون، كانت متباعدة ثم تقاربت جزئياً (جريدة الدفاع، 10 فبراير/شباط 1955).

كما بين وكيل وزارة الاقتصاد الأردني حمد الفرحان، أن المباحثات مع جونستون قد فشلت، وأن وجهة نظر الجانب الأمريكي - في هذه المرة - ليست أقرب إلى المطالب العربية من مشروع جونستون الموحد، الذي قدمه في يونيو/

حزيران عام 1954، ورفضته الدول العربية، وفي بعض النقاط الأساسية، تعتبر المقترحات الجديدة وجوب تخزين المياه العربية في أرض عربية؛ ولذلك فمياه اليرموك يجب أن تخزن في أرض الأردن، "ويصعب علينا تصور خزن مياه الأردن خارج الأراضي الأردنية" (جريدة الدفاع، 11 فبراير/شباط 1955؛ جريدة فلسطين، 11 فبراير/شباط 1955).

وكانت نقطة الخلاف الرئيسة في مشروع جونستون، تدور حول تخزين مياه اليرموك والأردن في بحيرة طبريا بمقدار (40) ألف / م³، على أن يجري سحب المياه للري والمشاريع الكهربائية من بحيرة طبريا إلى الأراضي الأردنية. وقد أعربت الدول العربية عن مخاوفها بآلا تفي الضمانات الدولية بتأمين سلامة هذه المياه، ولذلك فإنها تسعى لإقناع جونستون بإنشاء خزان كبير في الأراضي العربية لخزن المياه، وكانت وجهة نظره تدور حول تكاليف بناء هذا الخزان. وهناك خلاف كذلك على حصة إسرائيل في المياه (جريدة الدفاع، 15 فبراير/شباط 1955). البالغة 36% من مجموع المياه العام.

وهكذا يظهر أن هناك نقطتين أساسيتين اختلفت فيها الدول العربية الثلاث (الأردن وسوريا ولبنان) مع جونستون، هما؛ الأولى: نسبة المياه التي ستعطى لليهود، والثانية: مكان تخزين المياه. لقد أصر الإسرائيليون على أن تكون طبريا هي الخزان الطبيعي لمياه اليرموك لتقليل الملوحة في البحيرة، ولتكون عاملاً من عوامل المحافظة على مستوى المياه فيها؛ فيعوضها عن مقدار (300) ألف / م³، تتبخر منها سنوياً بتأثير الحرارة، وعن ملايين الأمطار المكعبة من المياه التي تخرج منها؛ فتصب في نهر الأردن. وبالمقابل أصرّ الخبراء العرب على أن تخزن مياه اليرموك في سد المقارن في الأراضي العربية. ولكن هذا الخلاف خفف من حدته بعض الأطراف العربية، وخاصة الأردن الذي كان يؤيد خزن المياه في بحيرة طبريا؛ لأن مياه اليرموك وحدها لا تكفي لري الأراضي الزراعية في المناطق العربية، وأن اليهود يرحبون باقتراح العرب واكتفائهم بمياه اليرموك، وعندها يستغل اليهود مياه نهر الأردن؛ فيحولون مجراها نهائياً من جنوب بحيرة الحولة التي جففوها، وبهذا التحويل تجف بحيرة طبريا مع مرور الزمن بالتبخر؛ وبذلك تخسر الأردن مياه نهر الأردن، وتزداد ملوحته في حالة تخزين مياه اليرموك في سد المقارن؛ فيؤثر هذا على الزراعة الأردنية؛ لذلك رأى الأردنيون أن يكون تخزين مياه اليرموك أو جزء منها في بحيرة طبريا (جريدة الدفاع، 16 فبراير/شباط 1955).

وبعد جدال حول هذا الموضوع، توصل جونستون مع الأردنيين إلى إقرار مبدأ تخزين مياه اليرموك في سد المقارن، وما يزيد عنه يخزن في بحيرة طبريا. ولكن الخلاف بقي موجوداً حول نسبة توزيع المياه؛ فإسرائيل طالبت بنسبة 40% من مياه النهر، في حين أصرت الدول العربية على منح إسرائيل 30% فقط. واقترح جونستون حلاً وسطاً؛ فطلب إعطاء إسرائيل 35% مقابل ضمان موافقتها. وبالمقابل طلب الأردن من جونستون إعطاء ضمانات حول عدم استيلاء إسرائيل على جميع مياه الأردن؛ فبين جونستون أن أمريكا مستعدة لإعطاء هذه الضمانات (جريدة الدفاع، 16 فبراير/شباط 1955).

وقال جونستون، عقب اجتماعات وزراء خارجية (الأردن وسوريا ولبنان)، في بيروت في 19 فبراير/شباط 1955: إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، تشجع الدول العربية على الأخذ بمشروعه المعدل؛ لأنها تعتقد أن فيه فائدة للدول العربية وإسرائيل. كما طلب جونستون من وزراء الخارجية العرب إعطاء جواب نهائي، بقبول مشروعه الخاص باستثمار مياه نهر الأردن أو رفضه، بأسرع وقت ممكن. ولكن وزير الخارجية السوري خالد العظم، قال: إن سوريا لا يمكنها الإجابة عن مشروع جونستون قبل شهر نيسان المقبل في العام نفسه. كما قال وزير خارجية الأردن وليد صلاح: إن الأردن لن ينفرد باتخاذ موقف معين من مشروع جونستون، وإنه سيأخذ رأي الدول العربية، قبل تحديد موقفه نهائياً من المشروع، وقال صلاح: "إن على العرب أن يتحدوا في هذه الآونة بالذات؛ لأن إسرائيل تنتهز الفرص للنيل من الدول العربية" (جريدة فلسطين، 20 فبراير/شباط 1955؛ جريدة الدفاع، 21 فبراير/شباط 1955؛ عفيف البزري، 1984: 48).

لقد أخفق جونستون في إقناع الطرفين: العربي والإسرائيلي بمشروعه، وبذلك فشل، وقد وجّه الخبراء العرب عدة انتقادات للمشروع؛ للأسباب التالية (جريدة الدفاع، 18 فبراير/شباط 1955؛ Riyadh, 1985: 11).

1- عدم أخذه الحدود السياسية بعين الاعتبار.

2- ضمان المشروع لإسرائيل نفعاً مبكراً منه؛ لأن مرحلة العمل الأولى لتنفيذه كان مقرراً أن تجرى في إسرائيل، وبذلك سيستفيد الإسرائيليون من مياه الأردن قبل الأردن بمدة طويلة.

3- استفادة إسرائيل من تنفيذ المشروع بالحصول على المياه والحصول

على الكهرباء، عند تنفيذ مراحل المشروع الأولى، في حين تبقى المرحلة الثانية معلقة أو قيد التنفيذ.

وهكذا فقد أخفق جونستون والوفد الأمريكي والعرب والإسرائيليون في التوصل إلى اتفاق حول توزيع المياه؛ إذ كانت إسرائيل تصرّ على امتلاك حصة الأسد لتحويلها إلى صحراء النقب، متجاهلة بذلك حقوق العرب، ولا سيما اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من أراضيهم.

وبدأت إسرائيل بعد ذلك بوضع مشاريع جديدة، من أهمها مشروع السنوات السبع، وهو يركز بصورة أساسية على مقترحات هيز-لودرميلك في عام 1953، ثم أدمج في مشروع السنوات العشر في عام 1956، حيث استهدف المشروع الأول تأمين (540) مليون / م³ من مياه نهر الأردن، من خلال تجفيف منطقة الحولة، وتحول المياه من نهر الأردن عند جسر بنات يعقوب لري الأراضي باتجاه الجنوب إلى النقب، وتحول المياه أيضاً من بحيرة طبريا بواسطة قناة كتريت-بيسان باتجاه الجنوب إلى مقاطعة بيسان (طعان صعب، 1974: 100).

كما عملت إسرائيل على تجفيف مياه بحيرة الحولة، من خلال مشروع نفذته بدعم من الصندوق القومي اليهودي "كيرن كيمت" والوكالة اليهودية، وقد نفذ هذا المشروع عبر عدة مراحل. ونتج عنه ما يأتي:⁽³⁾

- تجفيف 60 ألف دونم وإضافتها إلى الأراضي الزراعية.
 - الحد من تبخر المياه المتجهة إلى بحيرة طبريا.
 - إجلاء سكان المنطقة من العرب وتدمير 14 قرية عربية.
 - تشجيع تنفيذ مشاريع مائية شاملة مثل مشروع جونستون.
- وبالمقابل تطلع مشروع السنوات العشر إلى تأمين (700) مليون / م³ من مياه

(3) المرحلة الأولى (1951 - 1953): قامت شركة سوليل بونيه الإسرائيلية بتنفيذ المشروع؛ إذ وسعت مجرى نهر الأردن أربعة أمتار لمسافة 5، 4 كيلو مترات، إلى جانب تصريف 200 مليون متر مكعب من مياه البحيرة والمستنقعات الملحقة بها إلى مجرى نهر الأردن.

المرحلة الثانية (1953 - 1955): هدفت هذه المرحلة إلى استصلاح المستنقعات بإنشاء طرق بينها، إضافة إلى حفر ثلاث قنوات لتصريف المياه وتجفيفها.

المرحلة الثالثة (1955 - 1957): وهي مرحلة تكميلية، تم فيها تحلية المياه المتبقية على الأرض وباقي مياه البحيرة التي بلغت 12 مليون متر مكعب، كما أزيل خلالها السد الموجود عند التقاء نهر الأردن بالقناة الشرقية وغيره من السدود الصغيرة. انظر: (ظافر بن خضراء، 1998: 89-90).

نهر الأردن وبحيرة طبريا، من خلال مياه الحولة، وتحويل مياه الينابيع المالحة من بحيرة طبريا إلى نهر الأردن، نزولاً مع المجرى إلى النهر، وتحويل المياه من بحيرة طبريا بواسطة قناة كترت - بيسان، وتحويل المياه من تحت جسر بنات يعقوب لري الأراضي باتجاه الجنوب إلى النقب، والملاحظ أن المصدرين الأساسيين لمشروع السنوات العشر هما: مياه بحيرة طبريا ومياه نهر اليرموك (طعان صعب، 1974: 100).

امتاز مشروع السنوات العشر بأنه قام على تحويل مياه الأردن وطبريا عند إيشدكنروت، وهو مسرب للمياه في الزاوية الشمالية الغربية من بحيرة طبريا، وتقدر كمية المياه التي سوف تؤخذ من هذه النقطة (500 مليون م³؛ أي بزيادة (160) مليون م³ على مشروع السنوات السبع، وجعل بحيرة طبريا مركزاً للتخزين، بدلاً من خزان البطوف، الذي تبين أن تسرباً للمياه حصل فيه (طعان صعب، 1974: 101).

وفي يوليو/تموز عام 1955، قدمت شركة بيكر وهيرزا (Baker and Harza) دراسة مكونة من ثمانية مجلدات وملحقاتها، وأهم ما تضمنته الدراسة (ظافرين خضراء، 1998: 97؛ محمد شطناوي، 1999: 324):

1- تبنت موضوع إنشاء سدين على نهر اليرموك، كما اقترح بنجر في عام 1952: سد المقارن التخزيني وسد العدسية التحويلي بطاقة استيعابية للسد الأول (460) مليون م³، وتجرب المياه من السد الثاني بواسطة قناة نحو الجنوب لري أراضي الغور الشرقية، وقسم منها لري أراضي الغور الغربي، ويجر آخر نحو الشمال لتخزين الفائض من نهر اليرموك في بحيرة طبريا.

2- تروى أراضي الغور الشرقي وكذلك الغربي بقناتين: إحداها من سد العدسية (113) كم، والأخرى من بحيرة طبريا (11) كم، وأخرى في الضفة الغربية "الغور الغربي"، وتأخذ مياهها من قناة الغور الشرقية، طولها (47) كم، وتروي (520) ألف دونم من الأراضي العربية.

3 - إنشاء ست محطات لتوليد الكهرباء؛ أربع منها على نهر اليرموك، واثنان على قناة الغور الشرقية، طاقتها الإنتاجية (50) ميغاوات.

كان على العرب، أمام هذه المشاريع العديدة، أن يتخذوا موقفاً ويتحركوا؛ لذلك طرحوا المشروع العربي المضاد؛ حيث قدمت اللجنة الفنية التابعة لجامعة الدول

العربية مشروعاً بين رحلتي جونستون الأولى (1953) والثانية (1955) إلى الشرق الأوسط، جاء المشروع ليحافظ على الحقوق العربية (سوريا والأردن) في مياه نهر الأردن، ويسعى إلى توفير مياه للشرب والزراعة ومصادر توليد الكهرباء. ويركز المشروع على نهري اليرموك والأردن، وروافد نهر الأردن شمال بحيرة طبريا، والوديان والآبار الموجودة في المنطقة، ويوفر المشروع كمية مياه تصل إلى (420) مليون م³. ومن ناحية أخرى رفض المشروع العربي تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا، لوقوع شواطئها في المناطق الإسرائيلية، ولتجنب زيادة نسبة الملوحة في مياه الأردن. وأهم ما تضمنه المشروع (جريدة الدفاع، 18 فبراير/ شباط 1955؛ محمد شطناوي، 1999: 325-326؛ Riyadh, 1985: 11-12):

1 - بناء سد للتخزين على اليرموك إما في المقارن أو في وادي خالد، وإنشاء معمل لتوليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية في المكان نفسه.

2 - حفر قناة تمتد من السد في أعلى المجرى إلى العدسية، حيث يقام معمل آخر لتوليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية.

3 - بناء سد في العدسية لتحويل المياه والتحكم بها. وتكون مهمته تحويل جزء من المياه إلى قناة الغور الشرقية بهدف الري في الأردن وكمية أخرى قليلة إلى بحيرة طبريا من أجل التخزين.

4 - بناء قناة الغور الشرقية على طول الجانب الشرقي من نهر الأردن، تمتد من العدسية إلى البحر الميت تقريباً، تغذى هذه القناة من مياه التحويل في العدسية ومن قناة تغذية تأتي من بحيرة طبريا، ويركب ناقل قريباً من أدنى حدود الأردن وإسرائيل لتوصيل مياه الغور الشرقية إلى قناة الغور الغربية لري وادي الأردن الغربي.

5 - استخدام معمل الطاقة للمنفعة المتبادلة لسوريا والأردن.

6 - يبلغ حجم منسوب المياه في اليرموك (457) مليون / م³، يخصص منها (330) مليون / م³ للأردن، و(90) مليون / م³ لسوريا. ويبلغ مجموع ما يحصل عليه الأردن لمشروع الغور الشرقي والغربي (898) مليون / م³، يدخل فيه حصة الأردن من اليرموك مضافاً إليها (368) مليون / م³، تأتيه من بحيرة طبريا.

هذا، وقد أوصى "المشروع العربي المضاد" بإنجاز الإنشاءات التالية لتأمين

المنفعة من مياه الأردن العلوي للبلدان المجاورة للنهر (جريدة الدفاع، 18 فبراير/ شباط 1955; Riyadh, 1985:11):

- 1 - بناء سد للتخزين على الحاصباني في لبنان على بعد (20) كم من نقطة اتصاله بنهر الأردن.
- 2 - شق قناة من سد الحاصباني لري الأراضي اللبنانية الواقعة في حوض النهر ولتوليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية عند النقطة التي تسقط فيها القناة في مياه الحاصباني في الفجار، وإنشاء معمل لتوليد الطاقة في هذه النقطة.
- 3 - شق قناتين من نهر بانياس لري الأراضي السورية على ضفتي النهر.
- 4 - شق قناة من بانياس تتجه جنوباً عبر نهر الأردن إلى نقطة أدنى الشاطئ الغربي من بحيرة الحولة، وتغذي هذه القناة قنوات فرعية بهدف ري الأراضي الإسرائيلية.

ونص المشروع على استخدام (22) مليون / م³ من مياه نهر الأردن، لري أراضي البطيحة السورية شمال غرب بحيرة طبريا. وتحصل إسرائيل على (96) مليون / م³ من مياه الأردن العلوي، عن طريق القناة التي تمر بأراضيها، ويحصل لبنان على (35) مليون / م³ من مياه الحاصباني، وتحصل سوريا على (42) مليون / م³ من مياه بانياس والأردن. وفي النهاية يقوم المشروع على تخزين المياه الباقية من نهر الأردن وبانياس وروافده الواقعة إلى الشمال من بحيرة طبريا، في هذه البحيرة، لتوفير الحاجات المائية اللازمة، لري وادي الأردن الجنوبي. ويوضح الجدول التالي التوزيع (طعان صعب، 1974: 105-106؛ عبد الحفيظ محمد، 1964: 83-84):

جدول (2)
توزيع مياه المشروع العربي
على نهر الأردن وروافده والمساحات المروية

البلد	مساحة الأرض المروية	كمية المياه (مليون / م ³)
سوريا	68 ألف دونم	90
الأردن	أراضي الغور الشرقية والغربية	330

يلاحظ أن المشروع العربي المضاد يقوم على ثلاثة محاور رئيسية:

1 - العمل بصورة حقيقية للاستفادة من المياه العربية لمصلحة الزراعة وتوليد الكهرباء.

2 - عدم تمكين إسرائيل من استغلال المياه خارج حوض الأردن وروافده، بحيث أبطل مشاريع إسرائيل الساعية لجر المياه للنقب، ومن ثم تحسين الأراضي لاستقبال مهاجرين جدد.

3 - أخذت اللجنة العربية مسألة الحدود السياسية القائمة بعين الاعتبار، بما يتناسب مع موارد المياه في حوض النهر؛ فكفلت لكل دولة ضمن حدودها الانتفاع لري الأراضي الزراعية، وإمكانية الاستفادة من توليد الكهرباء.

لقد كان للمشروع العربي المضاد سمات بارزة، مقارنة بالمشاريع الإسرائيلية؛ إذ لم يخطط من خلال المشروع إلى استعمال مياه نهري الأردن واليرموك خارج منطقة جريانها، ولم يتضمن المشروع العربي تحويلهما الذي يخلق ضرراً بليغاً بحقوق الآخرين. ويعد المشروع محاولة صادقة للانتفاع بمياه المناطق النهرية على أساس إقليمي حقيقي (محمد شطناوي، 1999: 326).

قامت إسرائيل في الفترة بين عامي (1954-1955)، بالرد على المشروع العربي المضاد ومقترحاته، بطريقة تبين مطامعها بالمنطقة، وذلك من خلال مشروع كوتون (Cotton) - نسبةً لواضعه المستشار الأميركي (John Cotton) - وهو خبير مياه وتربة أمريكي، قدم مشروعه بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية، بعنوان: "مشروع كوتون لتطوير الموارد المائية في أحواض نهري الأردن والليطاني" (عبد الحفيظ محمد، 1964: 77-78؛ محمد شطناوي، 1999: 324-325؛ ظافر بن خضراء، 1998: 124).

اقترح مشروع كوتون تحويل (400) مليون م³ من مياه الليطاني إلى إسرائيل، وري النقب عن طريق إيصال المياه من نهر الأردن العلوي، شمال بحيرة طبريا إلى خزان في بيت نيتوفا، على بعد خمسة أميال شمال الناصرة، ونقلها من هناك بواسطة قناة للنقب، وشق قناة أخرى من بحيرة طبريا إلى وادي بيسان. على أن تؤمن حاجة الأردن إلى مياه الري عن طريق قناتين، مهمتهما نقل مياه اليرموك إلى الغور، مع المحافظة على التخزين الرئيس في بحيرة طبريا. ولإزالة المخاوف الأردنية، تضمن المشروع إقامة نظام مائي داخل الأراضي الأردنية، لنقل مياه اليرموك عبر مجرى نهر الأردن، إلى الجانب الغربي، وهكذا فإن تزويد الأردن بمياه

الري عن الضفاف الجنوبية، لن يكون خاضعاً لسيطرة إسرائيلية إلا بالنسبة لمياه الفيضان الشتوية، التي تخزن في طبريا (جريدة الدفاع، 16 سبتمبر/أيلول 1964). لقد تجاهل مشروع كوتون خطوط الهدنة والحدود السياسية، ودعا لإدخال المياه الموجودة خارج حوض الأردن واليرموك. ويرمي هذا المشروع، بشكل واضح، للسيطرة على منابع المياه في حصص الأردن مثل: الحاصباني وبانياس، والامتداد إلى الليطاني سعياً وراء منابع المياه العذبة. جاء تقسيم المياه بحسب مشروع كوتون بين دول المنطقة على النحو الآتي (ظافر بن خضراء، 1998: 125؛ محمد شطناوي، 1999: 325):

جدول (3)
توزيع مياه مشروع كوتون ومساحة المياه المروية

البلد	مساحة الأرض المروية (ألف دونم)	كمية المياه (مليون / م ³)
لبنان	350	300
سوريا	30	45
الأردن	430	710
إسرائيل	1790	1290
المجموع	2600	2345

وأمام تقديم المشروعين المضادين (العربي والإسرائيلي)، حاول جونستون أن يحصل على تنازلات من الطرفين، لكنه فشل نهائياً (محمد شطناوي، 1999: 327؛ عادل العضاية، 2005: 136-138؛ عفيف البزري، 1984: 48)، ومضى العرب والإسرائيليون كل في طريقه. وقد ادعى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول أمام الكنيست في 20 يناير/كانون الثاني عام 1964، أن الدول العربية وإسرائيل وافقت على المشروع الموحد (مشروع جونستون) من جميع نواحيه الفنية، إلا أن جامعة الدول العربية، في نوفمبر/تشرين الثاني 1955 رفضت التصديق على المشروع، "لمجرد رفضها التعاون حتى غير المباشر مع إسرائيل" (جريدة الدفاع، 16 سبتمبر/أيلول 1964).

ويبدو أن المشروع الأمريكي "جونستون" لم يكن مرفوضاً من قبل العرب فنياً، ولكن الخرائط الملحقة بالمشروع، لم تتضمن حدوداً دولية أو خطوط هدنة؛ إذ

يبين محمود رياض ذلك بقوله: "عندما درسنا المشروع على ضوء الحدود الدولية وخطوط الهدنة، وجدنا أن بحيرة طبريا جعلت كخزان مياه لنهر الأردن، وهذه البحيرة تحت السيطرة الإسرائيلية [...] وهذا جعل الأراضي العربية الزراعية ألعوبة في الأيدي الإسرائيلية، وهذا يمكن الإسرائيليين من القضاء على الزراعة العربية" (Riyadh, 1985:11).

كما شرعت إسرائيل بين عامي (1952 - 1955)، بتنفيذ مشروع "اليركون - النقب" من أجل نقل المياه من نهر العوجا، الذي يتكون من ينابيع للمياه الجوفية من المنحدرات الشمالية للضفة الغربية، التي تتوحد في مجرى واحد بالقرب من رأس العين، لتشكل نهر العوجا إلى النقب، وتبلغ طاقته الشهرية بين (8-15) مليون م³، وتدفعه 8,5 م³/ثانية، وانتهى العمل بالمشروع في عام 1955⁽⁴⁾.

مشروع التحويل الإسرائيلي لنهر الأردن (1960-1964):

وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، توقفت الجهود الأمريكية بين العرب والإسرائيليين، وأعلنت إسرائيل أنها ماضية بمشاريعها لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب، لذلك قررت عمل مشروع ضمن خططها العشرية، حيث تتعاون شركة تاهال الإسرائيلية، مع فريق من خبراء المياه الأمريكيين برئاسة الدكتور إيل (وهو أستاذ الهيدرولوجيا في جامعة بلتيمور)؛ لسحب (700) مليون / م³ من مياه حوض الأردن، بدلاً من (540) مليون / م³ المحددة بالخطة السباعية، وسيتم سحب (500) مليون / م³، من أصل تلك الكمية من مياه بحيرة طبريا إلى النقب بدلاً من (340) مليون / م³ المعتمدة في الخطة السابقة. وقررت إسرائيل تنفيذ المشروع على مرحلتين؛ الأولى تنتهي في عام 1964، وغايتها نقل (180) مليون / م³ من طبريا للنقب، لتغذية الحوض الساحلي، الذي بدأت مياه آباره تتعرض للملوحة؛

(4) ومن المشاريع الإسرائيلية الأخرى:

- مشروع الجليل الأعلى: يهدف المشروع إلى توفير مياه لري مائة ألف دونم من الأراضي الزراعية.
- مشروع غور الأردن: ويحمل هدف المشروع السابق نفسه، بري مائة ألف دونم في غور بيسان من نهر الأردن وبحيرة طبريا.
- مشروع الجليل الغربي: أقيم لاستثمار مياه الفيضانات والسيول في وادي العوجا وجزء من المياه المحولة من نهر الأردن والمياه المكررة لري القسم الغربي في صحراء النقب. انظر: (طافر بن خضراء، 1998: 130؛ عبدالحفيظ محمد، 1964: 97-98؛ مروان حداد، 1999: 341-342؛ عبدالرحمن أبو عرفة، (د. ت): 92-93).

بسبب المبالغة باستنزافها، والجزء الآخر يستمر في جريانه جنوباً لري مستعمرات النقب ومزارعه. والمرحلة الثانية: تنتهي عام 1966، وغايتها إيصال بقية الكمية إلى النقب وهي (320) مليون م³. وحرصت إسرائيل على إبقاء المعلومات طي الكتمان حتى أكتوبر/تشرين الأول عام 1959، عندما نشرت صحيفة جيروزاليم - بوست (Jerusalem Post) الإسرائيلية، بعض التفاصيل عن المشروع، وما تم إنجازه (فتحي حسين، 1997: 176؛ Leslie, 1985: 27; Riyadh, 1985: 13).

وأمام هذا الوضع الشديد التعقيد، بادرت جامعة الدول العربية في الوقوف ضد مشروع إسرائيل لتحويل نهر الأردن، منذ بداية عام 1960، حيث طرح العرب مسألة تحويل مياه نهر الأردن، على الاجتماع الذي عُقد بين (8-29) إبريل/نيسان 1960، في القاهرة، حيث أخبر السفير اللبناني في الجمهورية العربية المتحدة السفير الكندي في القاهرة، بأن موقف العرب حاسم وواضح تجاه قيام إسرائيل بمواصلتها تحويل نهر الأردن، وقال: إنه يجب على الدول الغربية التحرك من أجل وقفها عن القيام بذلك، وفي حالة عدم قيام الغرب بذلك، فإن العرب لن يجدوا أمامهم أي خيار تجاه ذلك، سوى القيام بمنع إسرائيل عن طريق القوة. وجاء في البيان الذي صدر عن هذا الاجتماع أن جامعة الدول العربية، قررت العمل على تأسيس لجنة لدراسة مشكلة تحويل مياه نهر الأردن (A.L., 1960: 475).

وكانت عملية إسرائيل ومحاولتها تحويل مياه نهر الأردن عملية اعتدائية، وهذا يسوغ ضرورة حماية الدول العربية لذاتها، وذلك بتعاونها بعضها مع بعض؛ لذلك قام المسؤولون العرب بتشكيل لجنة خاصة، لمحاولة مراعاة استغلال مياه نهر الأردن لمصلحة جميع الدول العربية القلقة من هذا الوضع، التي ينقصها المورد المالي، ويجب استغلال المياه لمصلحة الفلسطينيين (A.L., 1960: 475).

وعندما ناقش مجلس جامعة الدول العربية في إبريل/نيسان عام 1960، المخططات الإسرائيلية، وأن الإسرائيليين ماضون في تنفيذ مشاريعهم، صادق المجلس على اقتراحات اللجنة الفنية العربية التي تضمنت:

أولاً - إكمال قناة الغور الشرقية وتخزين مياه نهر اليرموك في نهر الأردن.
ثانياً - بناء سد على نهر الحاصباني لري أراضي جنوب لبنان.

ثالثاً - بناء محطة ضخ على نهر الحاصباني قرب انتهاء رأس الربيع - إلى رأس الناقورة ومن الوزاني لرفع مياهه لري الأراضي المجاورة في لبنان وسوريا.

رابعاً - استخدام مياه بانياس لري الأراضي في سوريا وشرق بحيرة طبريا (Riyadh,1985: 13-14).

وتابعت جامعة الدول العربية دورها في إيقاف المخطط الإسرائيلي القاضي بتحويل مياه نهر الأردن، حيث أبلغ المسؤولون في الجامعة السفير الأمريكي في القاهرة بشأن مياه نهر الأردن، وهددوا إسرائيل؛ أنه في حالة عدم توقفها عن خططها في تحويل المياه، فإن العرب سوف يقومون بتأمين الحماية لأنفسهم، ولن يكون لأمين عام جامعة الدول العربية عبدالحالق حسونة، خيار خلال اجتماع الجامعة، في أن يجد نفسه يقف ضد أي تأييد لأمريكا (A.L,1960: 485). ولقد كان واضحاً أن العرب كانوا يطالبون بأن تضغط الإدارة الأمريكية على المسؤولين الإسرائيليين، بأن يتوقفوا عن مخططاتهم تجاه مياه نهر الأردن.

وحذرت السفارة البريطانية حكومتها من مواصلة إسرائيل تهديد مياه نهر الأردن، فقد أشار السفير البريطاني في عمان هيلر (G.F.Hiller) إلى المخاوف الأردنية من أن مشاريع إسرائيل لتحويل نهر الأردن، ستؤدي إلى زيادة ملوحة الماء في الجزء السفلي من النهر. وقال هيلر: إن هذه المخاوف ستظهر باستمرار، كلما اقترب الإسرائيليون من الانتهاء من عملهم في خط الأنابيب. وقال إن العرب ينظرون في الإجراءات المضادة لذلك، وبين السفير لحكومته ضرورة فهم هذه الحقائق. كما أبرز تقرير السفارة البريطانية في 14 مارس/ آذار عام 1961، أنه يوجد مشكلتان منفصلتان، ولكنهما في الوقت نفسه تمت كل منهما بصلة للأخرى، وتؤثران على مستقبل الري من نهر الأردن بالنسبة للأردنيين، من حيث؛ أولاً: معدل المياه، ثانياً: الملوحة. وأشار التقرير نفسه إلى أن المعدل السنوي لمياه نهر الأردن، عند خروجه من بحيرة طبريا، يبلغ (600 مليون / م³، ومن نهر اليرموك (470 مليون / م³، وعند وصول نهر الأردن إلى البحر الميت يكون قد نزل فيه من المياه من الوديان والينابيع ما يقارب (1500 مليون / م³. و يهدف الإسرائيليون إلى سحب (150-180 مليون / م³ في السنة من بحيرة طبريا، ابتداءً من عام (1963/1964)، وما مجموعه (320 مليون / م³ في عام 1970. بينما يهدف الأردنيون إلى سحب (120 مليون / م³ من نهر اليرموك لمشروع قناة الغور الشرقية، الذي كان مقرراً أن تنتهي المرحلة الأولى منه في نهاية عام 1961، في حين يكتمل المشروع في عام (1963/1964).

وبين تقرير السفارة البريطانية السابق، أن نسبة الملوحة في مياه نهر الأردن تزداد عند التقاء مياهه مياه نهر اليرموك؛ بسبب الملوحة الزائدة التي تأتي من التلال، وخاصة في الضفة الشرقية، وتزداد الملوحة كلما اقترب نهر الأردن من البحر الميت، وعلى هذا تكون المياه في الجزء الجنوبي من النهر مالحة بالنسبة للرّي، وخصوصاً أن معظم التربة في الغور تحتوي على نسبة عالية من الملح، وفوق تلك فإن النهر في الغور، يجري في الغالب في مجار عميقة تحت مستوى سطح الأراضي الزراعية المحيطة به؛ مما يجعل الاستفادة منه في الرّي صعبة ومكلفة؛ لذلك اقترح إنشاء قناة الغور الشرقية لهذا السبب (A. L, 1961: 239).

وأوضح السفير البريطاني في عمان، أن المشروع الإسرائيلي سيؤدي إلى تخفيض كمية المياه، التي تخرج من بحيرة طبريا دون أن تؤثر تأثيراً جدياً على نسبة ملوحتها، ولكن نهر اليرموك بمياهه الأكثر عذوبة، سيساهم في سد النقص الذي سيحدث في نهر الأردن. والمشكلة هنا أن الأردن نفسه يعتزم تحويل نهر اليرموك، وبذلك ستقل نسبة المياه التي تلتقي مياه نهر الأردن. وحذر التقرير البريطاني من أن مشروع قناة الغور الشرقية هو الذي سيزيد الملوحة إلى مستوى أعلى وليس المشروع الإسرائيلي (A. L, 1961: 240).

ركزت الحكومة البريطانية على عدة نقاط بالنسبة لموضوع نهر الأردن، منها؛ المدى الذي وصل إليه الأردنيون في الاستفادة من مياه مجرى النهر في الرّي من حيث: (كمية المياه التي تسحب، ومجالات استخدامها، ومساحة الأراضي التي تُروى). والنقطة المهمة هنا، أنه إذا استطاع المسؤولون الأردنيون أن يبينوا أنهم سيستخدمون مياه النهر استخداماً مكثفاً، فإنه عند ذلك يكون لهم حجة في الشكوى على المشروع الإسرائيلي والعكس بالعكس. وأما النقطة الثانية، فإن الحكومة البريطانية كانت معنية بمعرفة مستوى الملوحة في نهري الأردن واليرموك، قبل التقائهما، وملوحة نهر الأردن في عدة نقاط؛ من نقطة التقائه بنهر اليرموك حتى البحر الميت (مثلاً في وادي اليابس، وفي وادي الزرقاء، وجسر اللنبي)، وإن أمكن تحديد الملوحة المقدرة في النقاط بعد تنفيذ المشاريع الإسرائيلية والأردنية (A. L, 1961: 240).

يتضح مما سبق أن البريطانيين كانوا مهتمين بالتطورات حول مياه نهر الأردن، والمشروع الإسرائيلي، وموقف الأردن إزاء ذلك، وخاصة اهتمامات الأردن

العملية، فيما يخص مشروع قناة الغور الشرقية، ومراحل تطوره، وتأثير ذلك على استفادة إسرائيل من مياه نهر الأردن.

وفي فبراير/شباط عام 1962، اتخذ مجلس جامعة الدول العربية قراراً يقضي بأن يستمر أمين عام الجامعة عبدالخالق حسونة في مباحثاته مع الدول العربية، فيما يتعلق بقرار إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن، والنظر إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الدفاع العربي المشترك، لبحث هذا الوضع. وترددت أخبار مفادها أن الحكومة السورية، قدمت مذكرة لمجلس الجامعة، لعقد اجتماع طارئ لبحث القضية، ولكن ترددت بعض الأخبار الأخرى مفادها أن الحكومة السورية، كانت مترددة في اتجاهاتها نحو خطط إسرائيل لتحويل نهر الأردن (A. L, 1962: 468).

وقال وزير الخارجية الأردني (حازم نسيبة) في تصريح له في نهاية مارس/ آذار عام 1962: إن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المنوي عقده في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، يجب أن يكون على مستوى وزراء الخارجية. وأشار الوزير إلى أن من بين المواضيع المهمة، التي ستبحث؛ اعتزام إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن والقضية الفلسطينية (A. L, 1962: 476).

وعلى أثر الاجتماع الذي عقد في الرياض بين (31 مارس/ آذار - 5 إبريل/ نيسان) عام 1962، قال السفير البريطاني في عمان: إنه حصل على معلومات من الحكومة الأردنية، خصوصاً عن موضوع نهر الأردن؛ حيث بين وزير الخارجية الأردني نسيبة للسفير البريطاني، أن وزراء الخارجية العرب لم يعطوا فرصة كبيرة لمناقشة موضوع نهر الأردن، ولكنه في الوقت نفسه بين نسيبة أن العرب مجمعون، على أنه في حالة إصرار إسرائيل على سحب مياه نهر الأردن، فإن ذلك سوف يقود إلى صراع عسكري، ولكن الجامعة ستلجأ إلى الاعتدال في الخيار العسكري. كما بين نسيبة أن هذه الأمور ستدفع بالجامعة للموافقة على خطط الحكومة الأردنية في نهر اليرموك (A. L, 1962: 478).

وجاء في رسالة بعث بها السفير البريطاني في القاهرة فيج (L.C.W.Figg)، أن اجتماع الرياض نتج عنه، تأليف خمس لجان فرعية لمناقشة عدد من المشكلات التي تواجه العرب، ومنها خطط إسرائيل من أجل تحويل مياه نهر الأردن؛ حيث طالب المجتمعون للجنة الموكل إليها هذا الموضوع دراسته، وإعطاء حل لذلك (A. L, 1962: 480).

يتبين لنا مما سبق أنه على الرغم من الخلافات العربية-العربية، التي كانت سائدة آنذاك، فإن الحكومات العربية أولت موضوع نهر الأردن عناية واهتماماً، خلال اجتماع الرياض (مارس/آذار- إبريل/نيسان) عام 1962.

وضعت إسرائيل خطة في بداية عام 1962، لسحب مياه نهر الأردن خلال أربع مراحل، هي:

- أ- المرحلة الأولى: بحيرة طبريا - النقب.
- ب- المرحلة الثانية: بحيرة طبريا - قناة بيت شيان (Beit Shean).
- ج- المرحلة الثالثة: مشروع الجليل الغربي.
- د- المرحلة الرابعة: نهر اليركون (Yarkon) - النقب.

وقد بيّن السفير البريطاني في تل أبيب ود جيرى (R.L.Wade-Gery)، خطة إسرائيل بشكل مفصل؛ وذلك بإرفاقه خريطة، توضح أهداف إسرائيل من تنفيذ هذا المشروع. ويتضح من رسالة السفير جيرى أن إسرائيل عازمة على تنفيذ المشروع، بمد خطوط أنابيب إلى جنوب فلسطين، وخاصة إلى منطقة بئر السبع، ولكن الرسالة أشارت إلى أن هناك مشكلة في كيفية حفظ المياه؛ إذ إن المياه الجوفية قد تكون شديدة الملوحة، وإن التربة المحلية قد تكون من النوع الذي يمكن أن تنفذ إليه المياه، مما يجعله غير قابل ليكون خزاناً سطحياً (R.J, 1962: 289-291).

وأوضح مسؤول في السفارة البريطانية في عمان يدعى مورس (W.Morris) في تقرير له في 10 فبراير/شباط عام 1962، أن اهتمام الحكومة الأردنية الرئيس مركّز على كيفية تحقيق مشروع اليرموك، دون أن يتعرض الأردن لأي اعتداء من إسرائيل، حيث بيّن وزير الخارجية نسيبة أن أفضل حل يكمن في تحويل مياه نهر اليرموك، و"سيكون بمقدور الأردن أن يأخذ من إسرائيل جميع المياه التي بمقدوره أخذها، وأن بإمكان الحكومات العربية الأخرى عمل ما تريده بالمياه التي تحت سيطرتها" (R.J, 1962: 292-293).

وخلال الاجتماع الذي جرى بين روجر ستيفن (Roger Stevens) مع وليام ليف (William L Liff) - عضو في السفارة البريطانية في واشنطن - يوم الجمعة 16 فبراير/شباط 1962، حول مياه نهر الأردن، جاء أن الأردنيين طالبوا في عام 1961 البنك الدولي للتنمية والإعمار بمعونة مالية لري الأراضي الأردنية؛ توقعت الشركة الأمريكية للاستشارات الهندسية (هازراس)، أن تصل تكاليفها إلى مليون

جنه إسترليني ممتدة على خمس سنوات؛ لإنشاء قناة الغور الشرقية. ويظهر من هذا الاجتماع أن البريطانيين مهتمون بأن يصل الأردنيون والإسرائيليون إلى اتفاق حول حقوقهم في مياه نهري الأردن واليرموك. كما يظهر أن البريطانيين أبدوا اهتماماً لدعم المشروع الأردني، في حالة بدء إسرائيل بتنفيذ مشاريعها، حتى لا يؤثر ذلك على المزارعين الأردنيين. كما تعهد البريطانيون بحث البنك الدولي على دعم المشروع الأردني وتمويله (R.J,1962: 294-295).

يظهر لنا أن الحكومة البريطانية كانت مهتمة بموضوع قناة الغور الشرقية وتنفيذها، للحيلولة دون أي اصطدام بين الدول العربية وإسرائيل، ومن ثم معالجة مشكلة المياه في الغور الأردني بطريقة دبلوماسية؛ ولذلك تعهدت الحكومة البريطانية بدعم المشاريع الأردنية الصغيرة ذات التكلفة القليلة. أما ما يخص تمويل مشروع قناة الغور الشرقية، وعند الطلب من البنك الدولي تقديم أموال للمرحلة التمهيدية للمشروع، فإن البريطانيين كانوا مستعدين للنظر في ذلك، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا مقتنعين أن الحكومة الكويتية ستسهم في دعم المشروع، وإضافة أية مساعدة يطلبها بنك التنمية والإعمار. ولكن المهم هنا أن بريطانيا كانت مستعدة لتقديم المساعدة الدبلوماسية عن طريق سفارتها في عمان، والإسهام في المعونة للأردن لإتمام الدراسة الأولية لمشروع قناة الغور الشرقية. ولكن البريطانيين يفضلون أن يقدموا المساعدة لقسم التطوير في المشروع؛ لأنه يقوم بعمل العديد من المشاريع (R.J,1962: 295-297).

طلب وزير الخارجية الأردني حازم نسيبة من أمين عام جامعة الدول العربية في أواسط فبراير/شباط عام 1962 أن يزور الأردن، للوقوف على طبيعة المشكلة، التي سيواجهها الأردن من جراء تحويل مياه نهر الأردن، وبين نسيبة أن زيارة حسونة استكشافية، لمعرفة مدى التزام جامعة الدول العربية دعم الأردن، لتجنب الآثار المترتبة على تحويل مياه نهر الأردن. واستبعد نسيبة استخدام الخيار العسكري لحل مشكلة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن، بتأثير من السفارة البريطانية في الأردن؛ لأن نسيبة مقتنع أن حل المشكلة بهذا الشكل سيدمر الأردن؛ إذ إنه البلد الوحيد غير القادر على الوقوف ضد إسرائيل (R.J,1962: 298-299).

ولقد أكدت السفارة البريطانية في عمان خلال برقية، أرسلتها في 16 مارس/

آذار عام 1962، أن الوضع في الأردن هادئ؛ بسبب وجود حكومة في الأردن واعية، ومتفهمة تفهماً تاماً لما يلي:

أولاً - أن الأمر المهم جداً بالنسبة للأردن هو إيجاد طريقة للبدء بمشروع نهر اليرموك.

ثانياً - لا يوجد هناك شيء سيقف أمام إسرائيل في الاستمرار بتنفيذ خططها. وأشارت البرقية السابقة إلى أن على البنك الدولي، أن يبدأ في العمل بمشروع نهر اليرموك، ويستمر في مهمته هذه؛ لأن ذلك هو العمل الوحيد لتوفير وسائل الاستقرار، وإعادة توطين المزارعين العاملين على جانبي نهر الأردن، وبذلك تتجنب النتائج السياسية المتفجرة الخاصة بالمشروع الإسرائيلي المضاد (R.J, 1962: 306-307). وأضاف السفير البريطاني في عمان أن دوره يتمثل في حث الأردنيين، ودفعهم إلى التمسك بمشروع نهر اليرموك، والبدء به؛ كما بين أن المسؤولين الأردنيين يتقبلون آراءه بهذا الشأن، وغيره من النقاط الأخرى ذات الصلة، وخاصة ضرورة مواجهة الدعاية الناصرية والتصدي لها (R.J, 1962: 308).

وقال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل، خلال اجتماع له مع السفير البريطاني في عمان في 13 مارس/آذار عام 1962، حول مياه نهر الأردن: إن هدف الأردنيين أن يبدأ مشروعهم في نهر اليرموك. كما قابل السفير البريطاني وزير الخارجية نسيبة، موضحاً له دعم بريطانيا للمشروع ومساعدة البنك الدولي أيضاً في التمويل، وبين نسيبة أن الحكومة الأردنية مهتمة بالرأي العام، والخط الرسمي، القائل بأن تحويل مجرى نهر اليرموك ليس إلا صفقة في وجه الإسرائيليين (R.J, 1962: 309).

وحذر الكاتب البريطاني بيتر مانسفيلد (Peter Mansfield)، في مقال له نشر في الصندي تايمز (Sunday Times) في 15 إبريل/نيسان عام 1962، من أن النزاع على نهر الأردن يمثل أكبر التهديدات للسلام في الشرق الأوسط، ومع مرور الوقت يقترب خطر الاصطدام. وبين أن كلاً من الحكومات: الأردنية والسورية والمصرية، أعلنت بشكل متكرر، أنها ستعمل على منع تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن إلى صحراء النقب. وحذر مانسفيلد (Mansfield) من ردة فعل العرب المتمثلة بالاجتياح، وهذا يعني حرباً عربية - إسرائيلية جديدة (R. J, 1962: 317). وهنا كانه ينبّه على قيام حرب بين إسرائيل والدول العربية، حصلت في عام 1967.

وبين مانسفيلد أن التحويل بالغ الأهمية لإسرائيل، التي تشكو قلة الأراضي المزروعة؛ لذلك اقترحت إسرائيل زراعة صحراء النقب لتوطين مليوني مهاجر يهودي جديد. وأظهر الكاتب أن كمية المياه التي تنوي إسرائيل سحبها تصل إلى أربع مائة مليون / م³ سنوياً؛ أي 40% من مياه نهر الأردن، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة نسبة الملوحة في الغور الأردني وسيؤثر على المزارعين، وحذر الكاتب مانسفيلد من أنه في حالة تنفيذ إسرائيل مشروعها، وتنفيذ الأردن بالمقابل مشروع نهر اليرموك، فإن ذلك سيؤثر على نهر الأردن نفسه، بحيث يصبح مجرى ضعيفاً للمياه المالحة، وسيجف البحر الميت بشكل كامل، وقال: إن الأردن هو البلد الوحيد المتضرر من تحويل النهر (R.J, 1962: 317-318).

أما بالنسبة لوجهة النظر الأمريكية، فيظهر لنا من خلال دراسة الوثائق البريطانية في إبريل/نيسان عام 1962، أن الحكومة الأمريكية، دعمت مشروع إسرائيل المتضمن تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب؛ حيث أبدى الأمريكيان استعدادهم لمساعدة إسرائيل، للحصول على المساعدة من حكومات أخرى، لدعم وجهة نظرها، بشرط أن تقوم إسرائيل بإعطاء أمريكا ضماناً خطياً؛ بأنها ستخفض كمية المياه التي تنوي سحبها إلى المتفق عليه بحسب خطة جونستون، وأن توافق الحكومة الإسرائيلية على طلب المشرف الدولي على استخدام المياه، ضمن مشروع جونستون. كما أظهرت الوثائق البريطانية أن أمريكا، كانت مدركة أن لإسرائيل الحق الكامل في السيطرة على مياه بحيرة طبريا. ولكن الإدارة الأمريكية كانت تخشى أن تتورط إسرائيل بصدام مع سوريا. ووضح مما سبق أن الأمريكيين لا يستطيعون دعم أي مشروع لا يتلاءم مع مشروع جونستون. واللافت للنظر أن أمريكا كانت تريد أن يبقى استعدادها لدعم إسرائيل سراً، وألا يكشف عن ذلك؟! (R.J, 1962: 319-320).

وعلى الرغم مما سبق، فإن هناك تبايناً في الأوساط الأمريكية؛ فالبعض يؤمن بحق إسرائيل الكامل في السيادة على بحيرة طبريا، في حين يرى آخرون، أنه لا يمكن القول إن لإسرائيل مطلق السيادة فوق بحيرة طبريا، مع الملاحظة أن السفارة الإسرائيلية في واشنطن برئاسة السفير إفراهم هرمان (Avraham Harman)، كانت مصرّة على أن يلتزم الأمريكيان مسألة حق السيادة الإسرائيلية على بحيرة طبريا، وأن يعلنوا ذلك (R. J, 1962: 321-322). هذا يعطينا مؤشراً، كيف أن اليهود

في الولايات المتحدة الأمريكية، كانوا (و مازالوا) مؤثرين على القرار الأمريكي، حتى في عام 1962.

كما اهتم السفير البريطاني في تل أبيب هانكوك (P.F.Hancock)، بمتابعة خطط إسرائيل وتحركاتها حيال مياه نهري الأردن واليرموك؛ إذ بيّن في رسالته إلى حكومته في 15 مايو/أيار عام 1962، أن على بريطانيا تسوية المشكلة بين إسرائيل والأردن في مياه بحيرة طبريا واليرموك، كما بيّن السفير هانكوك أن ما يهم إسرائيل، هو كمية المياه وليس الوسيلة التي من خلالها، يسيطر على المياه، وأشار إلى أن بناء الأردنيين للسد على نهر اليرموك، سيقابله ردة فعل إسرائيلية، بزيادة طاقة ضخ المياه من بحيرة طبريا (R.J, 1962: 323-324). هنا يظهر أن بريطانيا كانت مهتمة بما يجري على الساحة العربية، وعن تفكير الإسرائيليين في استغلال مياه الأردن، وكمية استغلالها، وتأثير ذلك على العرب، ولا سيما على الأردنيين.

وفي 13 يوليو/تموز عام 1962، أكد رئيس الوزراء الأردني وصفي التل للسفير البريطاني في عمان هنكر ميجر (HenniKer-Major)، أن الحكومة السورية معترضة على مشروع اليرموك الممول من قبل البنك الدولي، وقال التل: إن السوريين مصرّون على البحث عن مصادر تمويل عربية لإنشاء المشروع. وبيّن السفير أن التل مقتنع بإفصاح المجال للبنك الدولي لدعم المشروع، ولكن ذلك يتطلب وقتاً إضافياً (R. J, 1962: 325-326).

ولم يخف الأردن قلقه من بناء إسرائيل لسد على طول الطريق عبر نهر اليرموك، في المنطقة المجاورة للعُدسية، وقد ظهر ذلك في 17 سبتمبر/أيلول 1962، خلال اجتماع جمع رئيس الوفد الأردني كامل عريقات ورئيس الوفد الإسرائيلي كالف (J. Caleff)، وأعضاء من اللجنة الدولية المشرفة على المشروع؛ إذ طالب عريقات بأن تزيل إسرائيل السد، وإذا لم تفعل ذلك فإن السلطات الأردنية ستزيله، وعلى الرغم من طلب رئيس الوفد الإسرائيلي من الأردنيين إبقاء السد؛ بسبب حاجة إسرائيل له لرفع مستوى المياه، فإن الأردنيين نظروا إلى هذا الطلب نظرة ازدراء (R. J, 1962: 327).

وجاء في برقية مرسلة من السفارة البريطانية في القدس إلى وزارة الخارجية في 16 أكتوبر/تشرين الأول عام 1962، أن الوفد الأردني طالب الإسرائيليين بإزالة قسم من

سد اليرموك، خلال الاجتماع الذي أجرته اللجنة الفرعية (U.N.T.S.O)، في 10 نوفمبر/ تشرين الأول من عام 1962، ولكن إسرائيل رفضت هذا الاقتراح (R.J, 1962: 329).

وأرسلت السفارة البريطانية في واشنطن رسالة إلى لندن، في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 1962، حول مياه الأردن، جاء فيها أن السفير البريطاني سبيرز (D.J.Speares)، التقى مع السفير الإسرائيلي في واشنطن كروفورد (Bill Crawford) في بداية نوفمبر/ تشرين الثاني، حيث طالبه سبيرز بأن يطلع على الوثائق الأصلية لمشروع جونستون (Johnston)؛ فوعده بذلك، لكنه قال: إنه من الصعب الحصول على النسخ الأصلية، وبين كروفورد (Crawford)، أن مشروع جونستون لم يحدد مخصصات إسرائيل، ووصف الوضع بالآتي (R. J, 1962: 331-332):

- 1- كمية التدفق المخصصة للبنان: 35 مليون م³ سنوياً.
- 2- كمية التدفق المخصصة لسوريا: 132 مليون م³ سنوياً؛ مقسمة إلى:
 - أ- 22 مليون م³ سنوياً، من وادي الأردن.
 - ب- 90 مليون م³ سنوياً، من اليرموك.
 - ج- 20 مليون م³ سنوياً، من بانياس.
- 3- كمية التدفق المخصصة للأردن، 720 مليون م³ سنوياً؛ مقسمة إلى:
 - أ- 377 مليون م³ سنوياً من اليرموك.
 - ب- 100 مليون م³ سنوياً من بحيرة طبريا (مياه نهر اليرموك التي تتراكم في طبريا).

ج- 243 مليون م³ سنوياً تزيد من بحيرة طبريا.

وبذلك يكون مخصصات العرب (887) مليون م³ سنوياً، كما هو مطروح في عام 1962، في حين كانت مخصصاتهم في عام 1953 قد بلغت (1952) مليون م³ سنوياً، والفرق بين الرقمين البالغ (705) ملايين م³ سنوياً مخصص لإسرائيل. وعلى ضوء ذلك يمكن ملاحظة ما يلي:

- أ- أن ما يقدر بين (60-200) مليون م³ سنوياً، يذهب بالتبخّر، والبعض يقدر أن التبخّر يصل إلى (300) مليون م³ سنوياً.
- ب- أن إسرائيل تدخر كمية كبيرة من المياه لا أحد يعلم مقدارها. ولكن في كل الأحوال مجموع موارد حوض الأردن تتجاوز (1952) مليون م³ سنوياً.

واختتم كروفورد (Crawford) حديثه مع السفير البريطاني سبيرز، "على ضوء هذه الأرقام، فإنه باستطاعة إسرائيل مصادرة ما يقرب من (220 أو 230) مليون/م³ سنوياً من بحيرة طبريا، في الوقت الذي تبقى فيه ملتزمة خطة جونستون". كما بيّن كروفورد أنه على أرض الواقع لا يوجد سبب، يمنع إسرائيل من الاستيلاء على (320) مليون/م³ سنوياً، ما دام العرب قد وافقوا على مشروع جونستون، مع شروط التخزين في بحيرة طبريا (R. J, 1962: 232-233).

ويمكن حصر الأخطار الناتجة عن تحويل نهر الأردن بالآتية: (عبدالحفيظ، 1964: 105-106؛ غنایم، 1980: 33-57؛ العضایلة، 2005: 145-146):

أولاً: يمثل اعتداءً على حقوق السيادة الأردنية اللبنانية السورية؛ بحيث إن روافد النهر ومصادر مياهه تنبع كلها من أراضيهم، فلمهم الحق باستغلالها على الوجه الأكمل.

ثانياً: يمثل تنازلاً عن القضية الفلسطينية والاعتراف بإسرائيل، وهو ما لا يرتضيه أي بلد عربي.

ثالثاً: يفتح المشروع أمام إسرائيل العديد من المجالات الاقتصادية والزراعية والكهربائية، والعرب لن يسمحوا بأن تكون مياههم سبب حياة لعدوهم.

رابعاً: يصيب التحويل الأردن بأضرار شديدة، تتمثل في أن كمية المياه التي تجري بالنهر ستقل؛ مما يهدد الأراضي الزراعية.

خامساً: جلب العديد من المستوطنين اليهود الجدد وإسكانهم بالنقب.

احتجت الحكومات العربية، وتألّفت لجنة في الجمهورية العربية المتحدة، بهدف دراسة الموقف بكل جوانبه، وجرت مفاوضات بين ممثلي الجمهورية العربية المتحدة ولبنان والأردن؛ لبحث الموقف وإمكانية تحويل مجرى بانياس والحاصباني للرد على إسرائيل. وقبل عقد مؤتمر القمة العربي الأول في عام 1964، كانت هناك العديد من الاجتماعات على مستوى لجان فنية عربية، بحيث شغلت جامعة الدول العربية بحماية الحقوق العربية، التي سينتهكها المشروع الإسرائيلي، لتحويل مياه نهر الأردن، واعتبر مجلس الجامعة ما أقدمت إسرائيل على تنفيذه عملاً عدوانياً ضد العرب، وقررت الجامعة استثمار مياه حوض الأردن لخدمة مصلحة البلاد العربية، وإنشاء هيئة خاصة تابعة للجامعة. وكانت الجامعة قد عهّدت في منتصف عام 1960 إلى اللجنة العسكرية الدائمة، وضع مخطط شامل لمواجهة جميع الاحتمالات، وقد أعدت اللجنة

الخطة المطلوبة، وتضمنت تقديراً عاماً للموقف، بحيث تكون الجيوش العربية على أتم الاستعداد لأي عدوان. وفي يونيو/حزيران عام 1961، شكلت قيادة عامة مشتركة لقوات الدول العربية، ودعوة الدول إلى إعداد قواتها، ولكن بسبب الخلافات العربية - العربية، شُغلت الحكومات العربية عن العدوان الإسرائيلي؛ إذ حدث الخلاف العراقي الكويتي في يونيو/حزيران عام 1961 (إبراهيم الشرعة، 2001: 15-21)، ثم انفصال الوحدة المصرية - السورية في أكتوبر/تشرين الأول عام 1961. وبعد انقضاء أكثر من عامين، وبعد أن أتمت إسرائيل آخر مراحل التحويل، أحست الدول العربية بخطورة الموقف، وخاصة أن إسرائيل، قد أوشكت على الانتهاء من مشروع أنبوب المياه القطري؛ فدعا جمال عبدالناصر لمؤتمر القمة العربي في 13 يناير/كانون الثاني عام 1964 (فتحي حسين، 1997: 177-179). وكان السبب الرئيس - وإن لم يكن الوحيد - هو نهر الأردن؛ لذلك فالكثير من الكتاب يصفون النهر، بأنه "موحد العرب"، وأنه "النهر الخالد" (عبد الحميد الموافي، 1981: 68-82).

كانت دعوة عبد الناصر العاجلة للقمة بمنزلة منبه لمدى خطورة الوضع، بحيث نشرت الصحف العربية الرسمية، كالدفاع، بعضاً من أقواله: "إنني أريد أن أقول إنه يجب أن يفهم الجميع أن فلسطين 1948، لا يمكن أن تتكرر مرة ثانية"، وأضاف: "لقد وصلنا في تلك الأيام إلى قرارات تقول إن الأنهار التي تنبع من الأقطار العربية المتاخمة لإسرائيل يجب أن تمنع عن إسرائيل" (جريدة الدفاع، 24 ديسمبر/كانون الأول 1963). وهذا الكلام لاقى ترحيباً كبيراً من جانب بعض الدول العربية؛ كالأردن والعراق ولبنان واليمن (جريدة الدفاع، 25 ديسمبر/كانون الأول 1963).

وصدرت تصريحات عبدالناصر هذه، بعد نشر إسرائيل التصريح الرسمي لتحويل مياه نهر الأردن في نهاية عام 1963، ومن ثم أصبح تحدياً للعرب (جريدة الدفاع، 13 ديسمبر/كانون الأول 1963). وهو ما وصفته جريدة التايمز (Times)، بأن المياه قابلة للانفجار؛ فكان لابد للأمم المتحدة من إعادة النظر في خطة إسرائيل (جريدة الدفاع، 15 ديسمبر/كانون الأول 1963).

وافقت ثلاث عشرة دولة عربية على حضور القمة أو مؤتمر الذروة العربي؛ لأن نتائجه لها تأثير على مستقبل العالم العربي، وكان هناك تفاؤل عام بنتائج الاجتماع (جريدة الدفاع، 27 ديسمبر/كانون الأول 1963)؛ فعقد رؤساء الدول اجتماعاً، لأول مرة، بناء على طلب مصر، لوضع خطة عمل عربي جماعي في مواجهة الأخطار

الإسرائيلية (عبد الحميد الموافي، 1981: 70). وقد ترأس المؤتمر عبد السلام عارف الرئيس العراقي، وبجانبه الأمين العام لجامعة الدول العربية عبدالخالق حسونة وبحضور كل: من الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والرئيس الجزائري أحمد بن بله، والرئيس السوداني الفريق إبراهيم عبود، والرئيس السوري أمين الحافظ، وأمير دولة الكويت عبد الله السالم الصباح، وولي عهد ليبيا الأمير حسن الرضا، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والملك سعود آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، والملك الحسن الثاني ملك المغرب، والمشير عبدالله السلال مندوباً عن اليمن، ورشيد كرامي بالنيابة عن رئيس الجمهورية اللبنانية فؤاد شهاب (جريدة الأردن، 12 يناير/كانون الثاني 1964؛ عبد الحفيظ محمد، 1964: 7-8).

وقد مثل الأردن الملك الحسين بن طلال على رأس وفد، حيث توجه إلى القاهرة يوم الأحد 12 يناير/كانون الثاني عام 1964، وقبل مغادرته وجه رسالة إلى الشعب الأردني، عبر فيها عن آماله المعقودة على هذا المؤتمر وأهميته (جريدة الدفاع، 3 يناير/كانون الثاني 1964).

افتتح المشير عبدالسلام عارف الجلسات، كون العراق رئيساً لتلك الدورة، ثم ألقى الأمين العام عبدالخالق حسونة كلمة، بيّن فيها الخطر الإسرائيلي على المنطقة، ثم تحدث الرئيس عبدالناصر، مبيناً أن الهدف من الاجتماع هو تحويل مجرى نهـر الأردن من قبل إسرائيل، وقد وصف هذا المؤتمر في الصحافة، بأنه اجتماع ذو بداية مشجعة، خاصة أن مناقشات الرؤساء، دارت حول خلق جو عربي أفضل، "تطوقه الصراحة والرغبة في بقاء قنوات الاتصال بينهم" (جريدة الدفاع، 15 يناير/كانون الثاني 1964).

واستمرت الجلسات حتى يوم الخميس 16 يناير/كانون الثاني عام 1964، في ظل ترقب إسرائيلي كبير، بحيث كانت الحكومة الإسرائيلية تدرس أنباء المؤتمر أولاً فثلاً؛ فهي تريد تحويل النهـر مهما كلف الثمن، وخاصة أن التكلفة الإجمالية (400 مليون لير إسرائيلي؛ مما يشير إلى ضخامة المشروع، وقد تزامن ذلك مع تجربة إسرائيل لمضخات وماكينات تحويل النهـر (جريدة الدفاع، 20، 21، 22 يناير/كانون الثاني 1964).

حدد مؤتمر القمة العربي ثلاث ركائز لعلاج المشكلة تمثلت في (فتحي حسين، 1997: 180-181):

1 - الناحية العسكرية: تتمثل في إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية، مهمتها حماية استغلال مياه نهر الأردن وروافده.

2 - الناحية الفنية: إنشاء هيئة خاصة في إطار جامعة الدول العربية يطلق عليها "هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده"، مهمتها التخطيط للمشروعات العربية وتنسيقها وملاحظتها وتنفيذها، وهي خاصة باستغلال مياه نهر الأردن وروافده، وتكون برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأربعة أعضاء تعينهم حكومات الأردن، ولبنان، و سوريا، ومصر.

3 - الناحية المالية: تخصيص اعتمادات مالية للتعزيزات العسكرية اللازمة للقوات العربية المسلحة المكلفة حماية المشروع العربي.

وتمثلت أهمية إنجازات مؤتمر القمة العربي الأول في الآتي (جريدة الأردن، 19 يناير/كانون الثاني 1964):

1 - السعي لإيجاد علاقات أفضل بين الأردن ومصر.

2 - إقرار التنفيذ الفوري لمشروع تحويل روافد نهر الأردن واستفادة الدول العربية منه.

3 - صفاء العلاقات العربية - العربية.

أما ردود الفعل الدولية فقد كانت خجولة؛ فبريطانيا أطلقت إنذارات في الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق " بلهيب تحويل نهر الأردن "، ووصفت أزمة المياه، كما ورد في صحيفة الدفاع، " بأنها مياه تجلب العداء " (جريدة الدفاع، 17 يناير/كانون الثاني 1964).

أما باكستان فقد أيدت دعمها للموقف العربي، واعتبرت تحويل النهر أمراً خطيراً جداً، وأظهرت ارتياحاً لنتائج مؤتمر القمة العربي (جريدة الدفاع، 20 فبراير/ شباط 1964).

وناشدت نيجيريا هيئة الأمم المتحدة التدخل لحفظ حقوق العرب (جريدة المنار، 25 يونيو/حزيران 1964).

وفي إبريل/نيسان عام 1964، زار الملك حسين الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ختام الزيارة، صدر بيان أردني أمريكي مشترك، أكد حق العرب بعودة اللاجئين، ومعارضته لمؤامرة تحويل نهر الأردن (جريدة الأردن، 16 إبريل/نيسان 1964).

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الأردن سعى لتعبئة الرأي العام العالمي، وإيضاح موقفه تجاه موضوع تحويل مياه نهر الأردن، والاعتداءات المتكررة التي حصلت على مدار العديد من السنوات. وأبرزها من خلال محاضرات ألقاها رفعت هاشم في لاهاي، ونشرت في (جريدة الدفاع 7-22 سبتمبر/أيلول عام 1964)، وقد بين هاشم من خلال محاضراته العشر التي ألقاها في لاهاي؛ أبرز المشاريع المائية الإسرائيلية تاريخياً، ومخاطر هذه المشاريع على العرب، ومحاولات إسرائيل جلب المزيد من اليهود وإسكانهم في صحراء النقب؛ لذلك طرحت إسرائيل فكرة مشروع تحويل نهر الأردن في عام 1964 ومُنَّ يطلع على هذه المحاضرات يلحظ مدى اهتمام الأردن بإيضاح مخاطر المشاريع الإسرائيلية للرأي العام العالمي.⁽⁵⁾

وعلى أثر انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول، تشكلت "هيئة استغلال نهر الأردن وروافده"، التي عقدت أول اجتماع لها في القاهرة، وتولى الأمين العام للجامعة عبد الخالق حسونة الاجتماع (جريدة الدفاع، 2 فبراير/شباط 1964)، ودرست الهيئة ملوحة النهر، والتحويل الذي يهدد (50,000) دونم بالمنطقة العربية (جريدة الدفاع، 4 مارس/آذار 1964).

وبعد مشروع تحويل اليرموك، من أهم مشاريع الرد العربي العاجلة ضد مخططات إسرائيل (جريدة الدفاع 6 فبراير/شباط 1964)، وقد احتل هذا الموضوع أهمية كبرى بالنسبة للأردن وسوريا وإسرائيل. حيث وقع المشروع مع شركة يوغسلافية (جريدة المنار 15 يونيو/حزيران 1964؛ جريدة الدفاع 12 مارس/آذار 1964)، في 12 مارس/آذار عام 1965.

وعلى الرغم من ذلك فقد بدأت إسرائيل بضخ مياه نهر الأردن، وإقامة (40) مستعمرة مسلحة بمنطقة منزوعة السلاح (جريدة المنار، 26 مارس/آذار 1964)،

(5) للاطلاع على ما جاء في محاضرات رفعت هاشم في لاهاي، انظر الحلقات (باستثناء الحلقتين 6، 9 المفقودتين) في:

- جريدة الدفاع، ع (8699)، الإثنين 7 سبتمبر/أيلول 1964، ص3. (الحلقة الأولى).
- جريدة الدفاع، ع (8704)، الأحد 13 سبتمبر/أيلول 1964، ص3. (الحلقة الثانية).
- جريدة الدفاع، ع (8706)، الثلاثاء 15 سبتمبر/أيلول 1964، ص3. (الحلقة الرابعة).
- جريدة الدفاع، ع (8707)، الأحد 16 سبتمبر/أيلول 1964، ص3. (الحلقة الخامسة).
- جريدة الدفاع، ع (8709)، الجمعة 18 سبتمبر/أيلول 1964، ص3. (الحلقة السابعة).
- جريدة الدفاع، ع (8710)، الأحد 20 سبتمبر/أيلول 1964، ص3. (الحلقة الثامنة).
- جريدة الدفاع، ع (8712)، الثلاثاء 22 سبتمبر/أيلول 1964، ص3. (الحلقة العاشرة).

وبدأت مياه الأردن تجري في أنابيب للمنطقة المحتلة (جريدة المنار، 12 يونيو/حزيران 1964)، ومع وصول المياه إلى تل أبيب، كان لابد من تحليتها؛ لذلك صار هناك تعاون أمريكي إسرائيلي لتحلية المياه (جريدة فلسطين، 12 يونيو/حزيران 1964؛ جريدة المنار، 11 يونيو/حزيران 1964).

ومن الناحية الأخرى؛ ففي هذه القمة، أكد الزعماء الهدف القومي النهائي المتمثل في تحرير فلسطين، وإحباط مساعي إسرائيل لتحويل نهر الأردن وروافده، وأن يبدأ تنفيذ مشروعات استغلال مياه نهر الأردن وروافده، وأن تحشد القوة المخصصة من: العراق وسوريا والكويت والسعودية لنجدة الأردن ولبنان في حالة حدوث حرب. وكان أمام الدول العربية خياران:

1 - تحويل مياه الحاصباني إلى الليطاني وتحويل بانياس إلى اليرموك.

2 - تحويل كل من مياه الحاصباني وبانياس إلى نهر اليرموك.

وقد استقر العرب على الخيار الأخير، مع تخزين المياه في سد اقترح إقامته، وهو سد المخيبة، أخطر السدود على إسرائيل، أو كما قيل: "إنه أعظم عمل إنشائي تقوم الحكومة الأردنية بتنفيذه بالاتفاق مع الدول العربية" (فتحي حسين، 1997: 181-182؛ جريدة الدفاع، 27 يناير/كانون الثاني، 28 فبراير/شباط 1965). ونتيجة لذلك اجتمعت هيئة استغلال الروافد، وأصدر بيان: "عقد مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده، دورته التاسعة، بين 29-31 من شهر ديسمبر/كانون الأول سنة 1964، وقد بدأ المجلس اجتماعاته في اشتورة، وتابعها في دمشق، وانتهى في عمان من النظر في جميع مواد الجدول، ومن بينها الخطة العامة لتنفيذ إقامة مشروع سد المخيبة، وإصدار أمر للمقاولين لبدء العمل في بعض أجزاء القسم اللبناني" (جريدة الدفاع، 1 يناير/كانون الثاني 1965).

وأنشئ السد على نهر اليرموك، لتخزين (200 مليون / م³، وهذا ما اعتبرته إسرائيل الخطر الأكبر؛ لأنه يحجز مياه روافد نهر الأردن من التدفق إلى الخزان الرئيس (بحيرة طبريا) (أمل العليان، 1996: 215؛ جريدة الدفاع، 31 أغسطس/آب، 6، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 1964؛ جريدة المنار، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1964)، وقد علقت صحيفة "الأردن" على إقامة سد المخيبة، كما أنها نشرت الرد الإسرائيلي العنيف، المطالب بوقف المشاريع الأردنية، ونشرت صحيفة الأردن

أيضاً ، " أن غولدا مائير تذرف دموع التماسيح بلندن لاستجداء الدول العظمى، وأن تحويل النهر هو الخطر البالغ عليها " (جريدة الأردن، 6، 18 مارس/ آذار 1964).

وقد زار عبدالخالق حسونة موقع سد المخيبة، ضمن اجتماع هيئة الروافد، الذي أقيم في عمان في 30 ديسمبر/ كانون الأول عام 1964، وصرح " أن المشروع العربي يسير سيراً حسناً، وأن النتائج طيبة " (جريدة الدفاع، 30، 31 ديسمبر/ كانون الأول 1964؛ جريدة الجهاد، 30 ديسمبر/ كانون الأول 1964).

وفي مارس/ آذار عام 1966، وقّع عطاء جديد لمشروع سد المخيبة، بحيث تعمل الشركات الفرنسية والإيطالية، على إعادة حقن السد بمدة تستغرق (1040) يوماً، وتزامن ذلك مع اجتماع مجلس الروافد، الذي حضره الأمين العام للجامعة عبدالخالق حسونة ورئيس الوزراء الأردني وصفي التل، وتباحثا أيضاً في الشؤون العربية (جريدة المنار، 11 مارس/ آذار، 20، 22، 23 مارس/ آذار 1966). وفي مايو/ أيار من العام نفسه، احتفل بمناسبة بدء العمل بسد المخيبة، الذي وضع له حجر الأساس الملك الحسين بن طلال (جريدة الأردن، 25 مايو/ أيار 1966؛ جريدة المنار، 26 مايو/ أيار 1966)، وهذا زاد من تخوف إسرائيل، كون المشروع يشكل عقبة في طريقها؛ فكان لابد من حل (جريدة المنار، 29 مايو/ أيار 1966)، تمثل بحرب عام 1967.

ومن ضمن المشاريع الأخرى، التي نتجت عن مؤتمر القمة العربي الأول، دعم مشروع قناة الغور الشرقية، بحيث سعت المملكة الأردنية الهاشمية إلى بناء قناة طولها (43) ميلاً، لتأمين (140) مليون / م³ سنوياً، من مياه اليرموك والزرقاء، ومن سبعة جداول موسمية، بهدف ري (30) ألف فدان من الأراضي، في شريط راوح طوله بين (3-5) أميال، على امتداد المنحدر الشرقي لوادي الأردن، إلى الجنوب من نقطة التقاء نهر الأردن واليرموك، على أن تكون هنالك هيئة لقناة الغور الشرقية، مهمتها أن تدير المشروع، وتوزع المياه، وتنظم حجم المزارع، التي تتلقى المياه، وفقاً لمعايير الزراعة الناجحة والملكية المتعددة الأطراف. وقد نفذ المشروع بدعم من الحكومة الأمريكية، بحيث ساهمت بـ (18) مليون دولار، والحكومة الأردنية بـ (5) ملايين دولار (جريدة الدفاع، 16 سبتمبر/ أيلول 1964؛ طعان صعب، 1974: 111-112؛ عبد الحفيظ محمد، 1964: 36-37).

قضية تحويل نهر الأردن بين عامي (1964-1967):

يمكن اعتبار هذه المدة من تحويل مياه النهر من عام 1964 حتى قيام الحرب

في عام 1967، مرحلة الأخذ والرد أو مرحلة السكون قبل العاصفة، بحيث حدث الاعتداء على النهر؛ فقد قامت إسرائيل ببناء عدة مراحل من ذلك، وردت الدول العربية عبر الصحف، وعبر عقد مؤتمر القمة العربي الأول، وعبر تعبئة الرأي العام، "بحقها المهضوم الضائع في غياهب التسلط والمطامع الصهيونية"، وخاصة الأردن أكثر الدول تضرراً، على الرغم من أن جامعة الدول العربية آنذاك، كانت تدور بالفلك الناصري؛ إذ قامت القمة العربية على "عُرى الدول المفصومة"؛ فلم يكن هناك أي أحد مهتماً بتقرير دخول الحرب مع إسرائيل، سوى أمين الحافظ رئيس وزراء سوريا، وفي ظل المؤتمر الأول، جاء المؤتمر الثاني مكماً لما سبق في سبتمبر/أيلول عام 1964، داعياً للتضامن والعمل العربي المشترك، واتفق على أن يكون الاجتماع سنوياً في سبتمبر/أيلول من كل عام (عبد الحميد الموافي، 1981: 72-73).

لقد اتخذت الدول العربية في هذه المرحلة التاريخية (1964-1967)، مجموعة من الإجراءات، يمكن أن نستعرضها بشكل منفصل لكل دولة على النحو الآتي:

أولاً - سوريا:

عملت سوريا بعد عقد مؤتمر القمة العربي الأول، على تحصين حدودها مع إسرائيل، وكانت على أهبة الاستعداد، وخاصة بعد أن تعرضت لاعتداء على الحدود في عام 1965 (جريدة الدفاع، 19 مارس/آذار 1965؛ عفيف البزري، 1984: 72).

ثانياً- لبنان:

رفضت الحكومة اللبنانية المشروع الإسرائيلي، وقد عرضت الصعوبات التي يصطدم بها تحويل الروافد في الجلسة الثانية لمؤتمر رؤساء الحكومات (جريدة الدفاع، 11 يناير/كانون الثاني 1965)، وفي السياق ذاته صرح وزير الداخلية اللبناني تقي الدين الصلح، بأن الشعب اللبناني، يقف صفاً واحداً إزاء مسألة استغلال نهر الأردن وروافده، وأن قضية التحويل هي قضية عربية مشتركة (جريدة الدفاع، 20 يناير/كانون الثاني 1965).

وقد واجه لبنان التحدي الإسرائيلي، حيث اتخذ قراراً بتحويل المياه اللبنانية واستثمارها (جريدة الدفاع، 25 يناير/كانون الثاني 1965)، وأكد لبنان في عدة مناسبات تطبيقه لقرارات مؤتمر القمة (جريدة الدفاع، 27 أكتوبر/تشرين الأول 1965).

ثالثاً- الكويت:

اعتبرت الحكومة الكويتية عملية التحويل مخالفة للقواعد والأحكام الدولية، في مجال القانون والحقوق المتبعة بين دول العالم، وكان ذلك خلال اجتماعات المجلس العربي للفنون والآداب والعلوم (جريدة الدفاع، 31 أكتوبر/تشرين الأول 1965). ولا يفوتنا أن نبين أن الكويت، أبدت استعدادها في بداية الأزمة، لدعم قضية نهر الأردن مالياً (جريدة الدفاع، 2 يناير/كانون الثاني 1964).

أما إسرائيل فلم تقف مكتوفة الأيدي، حتى يُدمر مشروعها بأكمله؛ لذلك كان عليها أخذ احتياطاتها، وعمل التعبئة العامة؛ فقد هدد رابين (Rabbin) باللجوء للنشاط العسكري، لمنع تحويل النهر، وأنه لا شيء يمكن أن يمنع إسرائيل من تنفيذ مشروعها في تحويل المياه (جريدة الدفاع، 3 مايو/أيار 1965؛ عفيف البزري، 1984: 71).

وألقت غولدا مائير (Golda Mair) عدة خطابات، واستعرضت مشكلات إسرائيل، في مارس/آذار عام 1965 (جريدة الدفاع، 31 مارس/آذار 1965). وأطلق ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل، عدة تصريحات، دعت للتوازن بين الدول العربية وإسرائيل في الحصول على أسلحة، حيث لاقى ذلك احتجاجاً أردنياً، وأبلغ الجانب الأردني السفير البريطاني في عمان أن هذا الأمر يشكل خطراً على المنطقة (جريدة الدفاع، 28 مارس/آذار 1965؛ جريدة الأردن، 2 مارس/آذار 1965).

وارتكبت إسرائيل عدة أعمال عدوانية متكررة ضد المشروع العربي الذي يهدف لإنشاء سد المخيبة، حيث حطمت الأجهزة والمعدات المستعملة في المشروع، وهاجمت مواقع العمل، بذريعة أن هذا العمل عاق مشروع إسرائيل، الذي كان يهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب (Riyadh, 1985: 14).

على الرغم من ذلك فإن الدول الكبرى (بريطانيا وفرنسا وأمريكا)، عارضت بشدة مشروع التحويل، حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية توجيه إنذار لإسرائيل، كونها تمادت في طلباتها بالقيام بعمل عسكري ضد العرب (جريدة الدفاع، 5 مارس/آذار 1965). كذلك عارضت فرنسا، وحذرت اليهود من احتلال منطقة الروافد في سوريا ولبنان، ومشروع تحويل النهر، وسعت لتذكير إسرائيل بالبيان الثلاثي، الذي وقع في عام 1950، والقاضي بضمان حدود إسرائيل الحالية، وحذرتها من أن مصر جاهزة للانقضاض في حالة الاعتداء على أية دولة عربية

(جريدة الدفاع، 23 إبريل/نيسان 1965). ولكن على الرغم من ذلك فقد زودت أمريكا الحكومة الإسرائيلية بصواريخ هوك، ودبابات باتون، تحسباً لنشوب حرب بين العرب وإسرائيل (جريدة الأردن، 12 فبراير/شباط 1966).

وتنبهت الدول العربية لذلك؛ فوضعت القوات الموحدة خطة، لحماية المشروعات العربية، لاستغلال مياه النهر وروافده (جريدة الدفاع، 9 فبراير/شباط 1965؛ فتحي حسين، 1997: 182). كما وجهت إحدى الدوريات الإسرائيلية النار على الأعمال الجارية في مشروع تحويل الحاصباني وبانياس، واستمرت المناوشات عدة أشهر، وجه فيها ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل تحذيراً للعرب، من تحويل الروافد، إلا أنهم استمروا بأعمالهم، ولم يثنهم شيء، وهذا ما أقروه في مؤتمر الدار البيضاء في (13-17) سبتمبر/أيلول في عام 1965. وفي يوليو/تموز وأغسطس/آب في عام 1966، كانت هناك العديد من المعارك الجوية السورية الإسرائيلية، فوق مواقع تحويل نهر الأردن. وأوردت الصحف الإسرائيلية أخباراً مفادها، أن النزاع على نهر الأردن، "زاد من فرص قيام الحرب، في وقت ملائم لإسرائيل". وكان الجو مهياً لقيام حرب أو نزاع بين العرب وإسرائيل، بحيث كانت المعارك الجوية مقدمة لحرب يونيو/حزيران عام 1967 (Leslie, 1985: 28).

اندلعت الحرب في يونيو/حزيران عام 1967 بين العرب وإسرائيل، التي هزم العرب فيها، وكانت المياه أحد أسبابها الرئيسية (عبد المالك التميمي، 1999: 70؛ غسان دمشقية، 1994: 61-62)؛ فقصف إسرائيل موقع إنشاء السد السوري - الأردني المشترك "سد المخيبة" على نهر اليرموك (عبدالناصر نهار(دت): 104)؛ مما أدى لهجرة (60) ألف أردني من منطقة الأغوار المعتمدين على الزراعة (خالد العرموطي، 1999: 37).

وكانت أهم نتائج الحرب على الصعيد المائي ما يلي:

1 - احتلال مرتفعات الجولان، حيث منابع نهر الأردن؛ مما أدى إلى إعاقة تحويل مياه روافده من قبل الدول العربية (نبيل السمان، 1997: 87؛ Leslie, 1984: 28).

2 - فقدان سوريا مخزوناً مائياً يعادل 14% من مخزونها المائي العام.

3 - احتلال الضفة الغربية ذات المخزون الجوفي المقدّر بـ (650) مليون م³ ويعادل 41% من مخزون مياه فلسطين.

4 - أصبحت إسرائيل تتحكم بنصف طول نهر اليرموك مقارنة بـ (10) كم قبل الحرب.

5 - أصبح 95% من نهر الأردن بيد إسرائيل مما يجعلها تتحكم بالمياه.

6 - توقف أعمال سدي المخيبة والمقارن، اللذين كانت الدول العربية تنوي إنشاءهما.

7 - بدأت إسرائيل بتحويل مياه اليرموك، لتزيد من تدفق المياه نحو بحيرة طبريا، مما جعل سوريا تقوم بتنفيذ سدود صغيرة، لحجز مياه الوديان والينابيع؛ فانخفضت المياه المتدفقة لسوريا من (400) مليون / م³ إلى (220) مليون / م³ (أمل العليان، 1996: 206).

8 - أصبحت إسرائيل تتحكم بنحو (2,3) مليار / م³ من موارد الوطن العربي المائية (عبدالله العقالي، 1997: 90).

9 - أوقفت الحرب المشروع العربي، وأنهت إسرائيل بذلك مشروع أنبوب المياه القطري الذي بدأته في عام 1964؛ مما كان له الأثر السيئ على نوعية المياه، حيث زادت عملية التحويل من نسبة الملوحة في المياه المتبقية في نهر الأردن.

10 - حرمان (40) ألف دونم من مصادر المياه اللازمة، والحيلولة دون تنمية (80) ألف دونم أخرى؛ لأن نسبة الملح عالية بالمياه، مما لا يناسب بعض المنتجات الزراعية (فتحي حسين، 1997: 185).

وبعيد انتهاء حرب 1967، أكملت إسرائيل المشاريع، التي أصبحت علنية منذ عام 1953، حيث أصبحت إسرائيل قادرة على الاستفادة من كل مصادر مياه نهر الأردن، ومنعت سوريا ولبنان من استعمال مياه الحاصباني وبانياس في ري الأراضي الزراعية. كما حرم أهل فلسطين من حقهم في الماء، بعد الاستيلاء على الضفة الغربية في الحرب نفسها؛ فمنع المزارعون من ري أراضيهم في الضفة الغربية (Riyadh, 1985: 14).

الخلاصة:

تعد قضية المياه من أهم القضايا في المنطقة العربية، وخاصة مياه نهر الأردن، كونه نهراً دولياً مشتركاً، تشترك فيه أربع دول عربية والكيان الإسرائيلي، وتسعى إسرائيل، حتى قبل إنشائها في عام 1948، للسيطرة على مصادر المياه

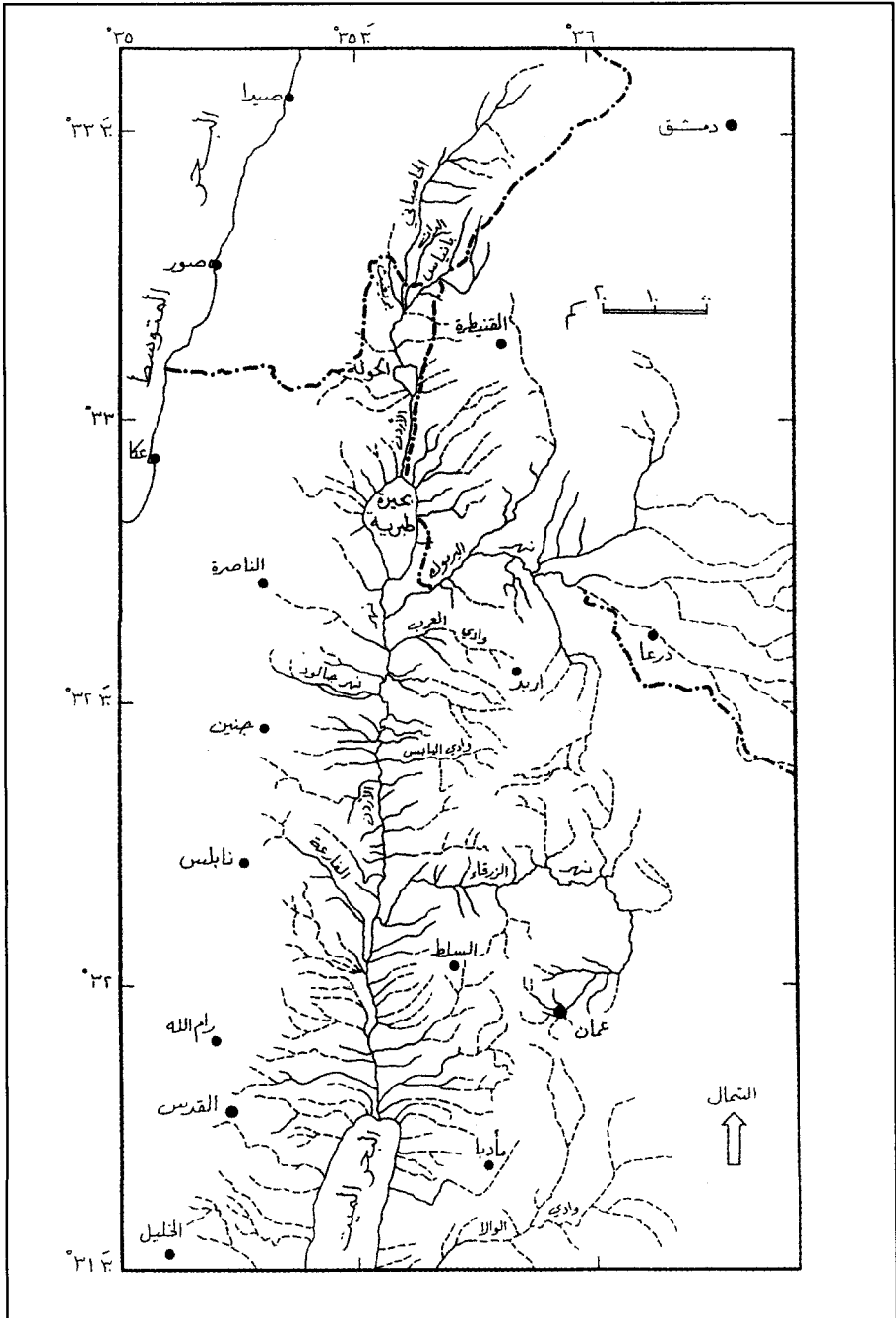
العربية وضمها إليها. وكانت ردود الأفعال العربية تجاه المشاريع الإسرائيلية متواضعة، وفي أغلب الأحيان ضعيفة؛ فانشغال كل دولة بهومها الداخلية، والخلافات العربية - العربية (الحرب العربية الباردة)، أعطى الفرصة لإسرائيل بالتمادي في أطماعها.

وحاولت إسرائيل إقناع الرأي العام العالمي، بأن مشروع تحويل مياه نهر الأردن (خاصة في عام 1964)، يهدف إلى تحقيق هدف إنساني نبيل، ألا وهو إسكان اليهود والمهاجرين إلى فلسطين، في صحراء النقب.

وبذلت إسرائيل على مدار سنوات هذه الدراسة (1948-1967)، جهوداً كبيرة في إقناع الغرب، بأن يساهم في تحقيق هذه المشاريع ويدعمها، ولكن سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية والجولان في عام 1967، مكّنها من التحكم بجزء كبير من مياه نهر الأردن، وما محاولاتها احتلال لبنان في عام 1982⁽⁶⁾، وحربها الأخيرة ضد لبنان في عام (2006)، إلا مثال واضح على تمسكها بمصادر مياه نهر الأردن. كما أن خلافها المستمر مع الحكومة السورية، وعدم توقيع معاهدة سلام حتى الآن مع سوريا، لا يمكن فقط في استعادة الجولان كأرض، وإنما بسبب تعنت إسرائيل وإصرارها على التمسك بمياه نهر الأردن، وخاصة الجانب الداخلي من النهر، الواقع في الأراضي السورية. وهذا يعطينا صورة واضحة عن مطامع إسرائيل المتكررة، وربط مصيرها في استمرارية حصولها على المياه بالمنطقة. ويتضح لنا، أن إسرائيل كانت دائماً تتذرع، بأنها بحاجة لمصادر المياه، لكي تلبي الطلب المستمر والمتزايد على الماء؛ بسبب استمرارية تهجير اليهود إلى فلسطين، وتأسيس مستوطنات جديدة خاصة في النقب. وكل ذلك كان على حساب العرب، مما أدى إلى زيادة التوتر، الذي ما زالت تعيشه المنطقة على الرغم من توقيع معاهدات سلام بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

(6) زادت إسرائيل من وجودها العسكري والاقتصادي في جنوب لبنان بعد احتلالها في حزيران عام 1982، وخاصة سد بحيرة (فرعون)، لأغراض اقتصادية "زراعية" وتوليد الكهرباء. انظر؛ (Leslie, 1985:28).

خريطة توضيحية لمجرى نهر الأردن وروافده



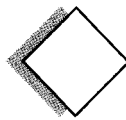
المراجع:

- إبراهيم الشرعة (2001). دور الأردن (الدبلوماسي والعسكري) في حل الأزمة الكويتية - العراقية 1961-1963. الأردن: وزارة الثقافة.
- إبراهيم غنايم (1980). المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، شؤون فلسطينية، عدد (106): 33 - 57.
- أمل العليان (1996)، الأمن المائي العربي. دار العلوم، (دم).
- جريدة الأردن "عمان". (1964)، من أعداد (5735، 5741، 5777، 5787، 5811، 6092، 6318، 6389)، من يناير/كانون الثاني - إبريل/نيسان.
- جريدة الأردن (1965). ع (6092)، الأحد 2 مارس/آذار.
- جريدة الأردن (1966). من أعداد (6318، 6389)، 12 فبراير/شباط و25 مايو/أيار.
- جريدة الجامعة العربية "القدس" (1932). ع (794)، الإثنين 28 مارس/آذار.
- جريدة الجهاد (القدس) (1964). ع (3519) الأربعاء 30 ديسمبر/كانون الأول.
- جريدة الدفاع "القدس" (1955). من أعداد (5767، 5768، 5769، 5770، 5775، 5776، 5779، 5780، 5782، 5783)، فبراير/شباط.
- جريدة الدفاع "القدس" (1963). من أعداد (8474، 8475، 8477، 8483، 8484، 8486) ديسمبر/كانون الأول.
- جريدة الدفاع "القدس" (1964). من أعداد (8491، 8492، 8502، 8506، 8508-8517، 8521، 8531، 8543، 8699، 8693، 8699، 8704 - 8707، 8709، 8710، 8712، 8751، 8754، 8771) من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني.
- جريدة الدفاع "القدس" (1965). من أعداد (8798، 8806، 8814، 8818، 8820، 8844، 8861، 8868، 8871، 8887، 8895، 9047، 9050) من يناير/كانون الثاني إلى أكتوبر/تشرين الأول.
- جريدة فلسطين (القدس) (1955). من أعداد (8991، 8994، 9000، 9008) فبراير/شباط.
- جريدة المنار(القدس) (1964). ع(1166، 1229، 1230، 1232، 1241، 1363) من يونيو/حزيران إلى نوفمبر/تشرين الثاني.
- جريدة المنار(القدس) (1966). من أعداد (1768، 1825-1827، 1830، 1832) من مارس/آذار إلى مايو/أيار.
- خالد العرموطي (1999)، دبلوماسية المياه، عمان: مطبعة الخدمات العربية.
- طعان صعب (1974)، تطور مشروع نهر الأردن، شؤون فلسطينية، يوليو / تموز: 98 - 112.
- ظافر بن خضراء (1998)، إسرائيل وحرب المياه القادمة. دار كتعان، دمشق.
- عادل العضيلة (2005)، الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام". عمان: دار الشروق.
- عبد الحفيظ محمد (1964)، النهر الذي وحد العرب. القاهرة: دار أخبار الأسبوع.

- عبد الحميد محمد المواقفي (1981). مؤتمرات القمة العربية كأسلوب للعمل المشترك (1964-1978)، المستقبل العربي، (بيروت)، ع(31): 68-82.
- عبد الرحمن أبو عرفة (د.ت). الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية - دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عبد الله العقالي (1997). المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية. مركز الحضارة العربية، (دم).
- عبد المالك التميمي (1999). المياه العربية، التحدي والاستجابة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبد الناصر فيصل نهار (د.ت). أزمة المياه في الوطن العربي. الكويت: دار سعاد الصباح.
- عزالدين طوقان عزالدين (1999). حرب المياه في الشرق الأوسط، عمان.
- عفيف البزr (1984). إسرائيل والمياه العربية، دار الحقائق، (دم).
- غسان دمشقية (1994). أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر.
- فتحي حسين (1997). المياه العربية وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- محمد شطناوي (1999). "البعد العربي - الإسرائيلي للصراع حول المياه"، بحث منشور في كتاب "صراع القرن.. الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام"، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان.
- محمد صبحي يوسف (1967). مشروع جونستون، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية العليا، جامعة الدول العربية.
- مروان حداد (1999). "البعد الفلسطيني الإسرائيلي للصراع حول المياه"، بحث منشور في كتاب "صراع القرن.. الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام"، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان.
- نبيل السمان (1997). حرب المياه من الفرات إلى النيل. فلسطين: دار المستقبل، ط2.
- Arab League (A.L), Vol.9, F.O, 371/150870, Report from Cairo to F.O, February 8-29, 1960. p.474.
- (A.L), Vol.9, F.O, 371/150872, Tel. from Amman to F.O, No, (10), March 8, 1960. p.485.
- (A.L), Vol.10, F.O, 371/158744, Report about "Concerning Jordan River diversion", from Amman to F.O, March 14, 1961. pp.239-240.
- (A.L), Vol.10, F.O, 371/163977, Report from British Embassy, Cairo to F.O, March 1, 1962. p.468.
- (A.L), Vol.10, F.O, 371/163976, "Extract from The Times", March 28, 1962. p.476.
- (A.L), Vol.10, F.O, 371/163976, Letter from Amman to F.O, April 13, 1962. p.478.
- (A.L), Vol.10, F.O, 371/163979, Letter from Cairo to F.O, April 19, 1962. p.480.

- Records of Trans-Jordan (R.J)**, vol.13,F.O,371/164364, Tel. from Tel Aviv to F.O, January 30, 1962.pp. 289-291.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164364, Tel.from Amman to F.O, February 10, 1962. pp292-293.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164364,Paper by Levant Department to F.O, February 16,1962. pp294-297.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164365,Tel.from Amman to F.O, February 17, 1962. pp.298-299.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164366,Tel.from Amman to F.O, March 16, 1962. pp.306-308.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164366, Letter from Amman to F.O about" Jordan and Banias". p.309.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164367,Article from the "Sunday Times", (War Cloud hangs over the Water of Jordan), 15 April, 1962. pp.317-318.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164367, Tel.from Washington to F.O, No, (1271), 30 April, 1962. pp.319-320.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164367, Letter from Washington to F.O, 15 May, 1962. pp.321-322.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164367, Letter from Tel Aviv to F.O,15 May, 1962. pp.323-324.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164137, Letter from Amman to F.O, July 13, 1962. pp.325-326.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164367, Memorandum on meeting of senior members of the mixed Armistice commission, 17 September 1962 . p.327.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164368, Tel.from Jerusalem to F.O, No, (203), 16 October, 1962. p.329.
- R.J**, vol.13,F.O,371/164368, Letter from Washington to F.O, 17 November, 1962. pp.331-333.
- Riyadh, M (1985) Israel and the Arab water in historical perspective, Research in "Israel and Arab Water", An international symposium, Amman 25and26 February 1984, Arab Research Centre, London.
- Schmida, L (1985)"Israeli Water projects and their repercussions on the Arab - Israeli Conflict,Research in , Israel and Arab Water , The Arab Research Centre, London.

قدم في: يناير 2007
أجيز في: أكتوبر 2007



Israeli Projects for Harnessing the River Jordan's Water (1948-1967)

*Ibrahim F. Al-Shraah**

*Khalid aba Al-Zamat***

This study sheds some light on major Israeli water projects since the establishment of Israel, particularly between 1948 and 1967. In addition, the study also explains the nature of those projects and Arab countries' reactions to them. Such projects have harmed many Arab countries, i.e. Jordan, Lebanon, Syria and Egypt. This study illustrates the roles and attitudes of Arab, American and British governments towards these issues, which, in general, tend, to some extent, to support Israel. Finally, the study draws on primary sources, such as British documents and newspapers, as well as some more recent studies.

Key words: River Jordan, Israeli Projects, Arab League, Water Investment, Arab Summit, Conflict, War.

* Department of History, Faculty of Social and Human Science - University of Jordan.

** Department of Human Science - University of Qatar